جـامعة الجيـــلالي بونـعامة بخـــميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

العنوان:

إشكالية القيمة بين متطلبات القيمة العادلة و إشكالية الربح

دراسة حالة مؤسسة تحويل المعادن SOTRAMET – خميس مليانة –

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبان
- ✓ بن حاج جيلالي مغراوي بثينة
- ✓ بن حاج جيلالي مغراوي عبد الحميد

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د/ زحوفي نور الدين – جامعة خميس مليانة.....رئيسا
د/ عقون عبد الله – جامعة خميس مليانة .....مشرفا
د/ فرحول ميلود – جامعة خميس مليانة..... ممتحنا

السنة الجامعية 2020/2019

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني بعونه وفضله على إخراج هذا العمل الذي هو ثمرة لجهودي والتي أتشرف بإهدائها

إلى من جُعلت الجنة تحت أقدامها إلى التي لم أجد كلمة توفي حقها إلى منبع الدفء والحنان حفظك الله

****أمي الحبيبة****

إلى من أعتز به ولا عز لي بدونه

****أبي الغالي****

إلى أغلى نعمة منحني الله إيها إخوتي الأعزاء سدد الله خطاكم

****حبيب ، كريم، أيوب****

أخواتي الفضيلات أنعم الله عليهم بالخير

****رحيمة، رئيفة، أميرة، منار، مريم****

إلى نعم البراءة أبناء أختي

****لؤي ، انتصار****

إلى كل من جالو بذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

بثينة

الإهداء

الحمد لله الذي علم بالقلم ،الحمد لله الذي علم الإنسان مالم يعلم ،الحمد لله الذي وقفني بعونه ومدده علي إخراج هذا العمل

أهدي ثمرة عملي هذا إلى أغلى وأحلى ما رأيته عيني وسمعته أذني ولا توصف كلمة من كلمات اللسان والتي كانت في كل خطوة في قلبي وعقلي وروحي

****أمي الغالية****

إلى الإنسان الذي كان قدوة لي من الصغر إلى يومنا هذا والذي تحدى مصاعب الدنيا من أجلنا ووفر لنا كل ما نحتاجه أطال الله في عمره

****أبي****

إلى إخوتي الكرام

بلال وغاليه إياد،عبد القادر وابنه الكتكوت محمد علي، رضا، هشام، سيد علي

إلى أختي الوحيدة ****أمينة**** حفظها الله إلى ابنتها الجوهرة ****ألاء****

إلى أغلى قلبي رفقائي وأحبائي إلى نعم الرفقة

****نور الدينوخالد****

عبد الحميد

كلمة شكر وعرفان

وقل ربي زدني علما

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله على هاته النعم

وما أتينا من العلم إلا قليلا

مهما خطت الأقلام ومهما عبر اللسان فلن يكون التعبير تام إليكم مختصر الكلام

نتقدم بفائق الشكر والعرفان للدكتور **عقون عبد الله** على إشرافه على هذا العمل

وجل الشكر والاحترام للدكتور ** **زحوفي نور الدين** ** الذي كان له الفضل الكبير في إتمام هذا العمل

تقديرا وعرفان

لموظفي مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة تحويل المعادن SOTRAMET بخميس مليانة لولاية عين الدفلى ونخص بالذكر السيد ** **أوسرير محمد**** على ما قدمه لنا من معلومات قيمة لإثراء دراستنا هذه

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق أسلوب القيمة العادلة كأساس للقياس في تحديد الربح الجبائي على نماذج قياس قيمة المؤسسة، لتحقيق هذا الهدف تم اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بالاستعانة بأسلوب التحليل في تأصيل الجانب النظري، في حين تم اعتماد منهج دراسة الحالة في إجراء الجانب التطبيقي حيث تم تطبيق هذه الدراسة على مؤسسة تحويل المعادن sotramet الصناعية والتجارية الخاصة بالصناعات الثقيلة الواقعة بخميس مليانة، وذلك من خلال تطبيق القيمة العادلة على بياناتها، ومن ثم تحديد الربح الجبائي واحتساب مؤشرات القيمة باعتماد نتائج القيمة العادلة وبيان العلاقة بينهم، وقد خلصت الدراسة إلى أنه كل من مؤشرات القيمة التي تم اعتمادها في الدراسة تعتبر مناسبة لتحديد قيمة المؤسسة بالنظر إلى الربح الجبائي في حال تطبيق أسلوب القيمة العادلة، ومن خلال النتائج المتوصل لها تم طرح مجموعة من الاقتراحات أهمها العمل على تجسيد ما جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص القياس بالقيمة العادلة والاهتمام بالكفاءات البشرية للتمكن من تحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: قيمة المؤسسة الاقتصادية، القيمة العادلة، القياس المحاسبي، الربح المحاسبي، الربح الجبائي.

Abstract :

This study aimeg to identify the effect of applying the fair value method as basis for measurement in determining the tax profit on the enterprise vaiue measurement models, to achieve this goal. Then the study relied on the descriptive method in establishing the analysis method in establing the theoretical aspect, while the case study approach was adopted in conducting the aspect where this study was applied to the sotramet industrial and commercial metal transfer corporation for heavy industries locted in khamis miliana, by applying fair value to its datd, and then determining tax profit and calculating value indicators based on the relationship between them the study concluded that all of the value indicators that were adopted in the study are considered suitable for determining the value of the institution in view of the taxable profit in the case of applying the fair value method, and through the results obtained, a group of proposals were put forward, the most important of which is the work to embody what the accounting system has stated. Financial in terms of measuring at fair value and caring for human competencies to enable this to happen.

Key words: the vaiue of the institution economic, fair value, accounting measurement, accounting profit, tax profit.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الإهداء	
الشكر	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	– أ –
الفصل الأول: التأصيل النظري لإشكالية القيمة ومحاسبة القيمة العادلة وإشكال الربح الجبائي	06
تمهيد	06
المبحث الأول: الربح الجبائي في ظل الفروقات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري	07
المطلب الأول: مقاربة حول النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري	07
أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري	07
1. تعريف النظام المحاسبي المالي	07
2. تعريف النظام الجبائي الجزائري	08
ثانيا: العلاقة الترابطية بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري	08
1. علاقة النظام المحاسبي المالي بالنظام الجبائي الجزائري	08
2.أوجه الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري	09
المطلب الثاني: تعديلات الربح المحاسبي نحو تحديد الربح الجبائي	09
أولا: تعريف الربح المحاسبي وطرق حسابه	10
1. تعريف الربح المحاسبي	10
2. طرق حساب الربح المحاسبي	10
ثانيا: تعريف الربح الجبائي وعناصر تحديده	11
1. تعريف الربح الجبائي	11
2. عناصر تحديد الربح الجبائي	12
المبحث الثاني: ماهية القيمة في المؤسسة الاقتصادية ومحاسبة القيمة العادلة	16
المطلب الأول: متطلبات محاسبة القيمة العادلة	16
أولا. تعريف القيمة العادلة	16

ثانيا. مبررات التحول نحو تطبيق القيمة العادلة.	17
ثالثا. مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة	17
رابعا . الانتقادات الموجهة لمقياس القيمة العادلة	18
خامسا: طرق قياس القيمة العادلة	20
سادسا: مستويات قياس القيمة العادلة	20
المطلب الثاني: ماهية القيمة في المؤسسة الاقتصادية وأليات تحديدها	21
أولا: تعريف قيمة المؤسسة	21
ثانيا: أنواع القيمة	22
ثالثا: أليات تحديد قيمة المؤسسة	23
رابعا: مؤشرات ونماذج قياس قيمة المؤسسة	24
المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة	28
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية	28
المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	30
المطلب الثالث: مقارنة ومناقشة الدراسات السابق	30
أولا: مقارنة الدراسة محل البحث بالدراسات السابقة	30
ثانيا: القيمة المضافة للدراسة محل البحث	33
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: أثر القياس بالقيمة العادلة للربح الجبائي على قيمة مؤسسة تحويل المعادن sotramet	35
تمهيد الفصل	36
المبحث الأول: التعريف بمجتمع الدراسة وطرق وأدوات تحصيل البيانات	37
المطلب الأول: تقديم عام لمؤسسة تحويل المعادن " SOTRAMET "	37
أولاً: لمحة تاريخية عن مؤسسة تحويل المعادن " SOTRAMET "	37
ثانيا: التعريف بمؤسسة تحويل المعادن " SOTRAMET "	37
ثالثا: الموقع الجغرافي لمؤسسة تحويل المعادن " SOTRAMET "	38
رابعا: أهداف مؤسسة تحويل المعادن " SOTRAMET "	38
خامسا: عرض ودراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة تحويل المعادن " SOTRAMET "	38
1. عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة	39
2. دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة	40

المطلب الثاني: طرق وأدوات تحصيل البيانات	41
أولا: طرق جمع البيانات	42
ثانيا: الأدوات المعتمدة للدراسة	42
المبحث الثاني: تحديد وتطبيق القيمة العادلة على بيانات المؤسسة وأثرها على الربح الجبائي وانعكاس ذلك على مؤشرات قيمة المؤسسة	43
المطلب الأول: تحليل العلاقة بين الربح الجبائي ومؤشرات القيمة وفق القيمة العادلة	43
أولاً: تقديم القوائم المالية للمؤسسة	43
ثانيا: تحديد الربح المحاسبي والربح الجبائي لمؤسسة SOTRAMET وفق القيم الدفترية	48
1. تحديد الربح المحاسبي للمؤسسة انطلاقا من الميزانية المعدة وفق القيمة الدفترية	48
2. تحديد الربح الجبائي للمؤسسة انطلاقا من الربح المحاسبي المعد وفق القيمة الدفترية	49
ثالثا. تطبيق القيمة العادلة على بيانات ميزانية مؤسسة sotramet	49
1. تحديد القيمة العادلة للأصول غير الجارية غير المالية وفق القيمة الاقتصادية المحينة	49
2. إعادة تشكيل ميزانية مؤسسة sotramet بالقيمة العادلة	50
رابعا: تحديد الربح المحاسبي والربح الجبائي لمؤسسة SOTRAMET وفق القيم العادلة	52
1. تحديد الربح المحاسبي للمؤسسة انطلاقا الميزانية المعدة وفق القيمة العادلة	53
2. تحديد الربح الجبائي للمؤسسة انطلاقا من الربح المحاسبي المعد وفق القيمة العادلة	53
خامسا: اعتماد مؤشرات القيمة لتحديد قيمة مؤسسة sotramet في حال اعتماد القيمة العادلة.	53
1. المؤشرات المحاسبية كأساس لتحديد قيمة المؤسسة	53
2 المؤشرات الاقتصادية كأساس لتحديد قيمة المؤسسة	55
سادسا: مؤشرات القيمة التي تصلح لتحديد قيمة المؤسسة في حال اعتمادها أسلوب القيمة العادلة في التقييم	56
1. حصة عناصر الميزانية من الربح الجبائي (تحقيق الأثر)	56
2. مقارنة حصة عناصر الميزانية من الربح الجبائي مع مؤشرات تقييم المؤسسة	57
المطلب الثاني: تفسير نتائج التحليل ومناقشة الفرضيات	58
أولا: تفسير نتائج التحليل	58
1. تفسير نتائج الأرقام الواردة في القوائم المالية لمؤسسة تحويل المعادن sotramet	58
2. تفسير نتائج الربح المحاسبي والربح الجبائي المحسوبان وفق القيم الدفترية	61
3. تفسير نتائج تطبيق أسلوب القيمة العادلة على بيانات ميزانية مؤسسة sotramet	62
4: تفسير نتائج الربح المحاسبي والربح الجبائي المحسوبان وفق القيم العادلة	62

5: تفسير نتائج مؤشرات القيمة المعتمدة في تحديد قيمة المؤسسة بالقيمة العادلة.	63
6: تفسير نتائج مؤشرات القيمة التي تصلح لتحديد قيمة المؤسسة في حال اعتمادها أسلوب القيمة العادلة في التقييم	64
ثانيا: مناقشة الفرضيات	65
خلاصة الفصل	67
خاتمة عامة	69
قائمة المراجع	73

قائمة الجداول

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1): مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة محل البحث.	30
الجدول رقم (02): جانب أصول الميزانية للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018)	44
الجدول رقم (03): جانب خصوم الميزانية للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018)	45
الجدول رقم (04): جدول حساب النتائج للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018)	46
الجدول رقم (05): قائمة التدفقات النقدية للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018)	47
الجدول رقم(06): الربح المحاسبي انطلاقا من الميزانية	48
الجدول رقم(07): الربح الجبائي للمؤسسة في حال اعتماد القيمة الدفترية كأساس للتقييم	49
الجدول رقم(08): تحديد القيمة العادلة للأصول غير الجارية غير المالية وفق القيمة الاقتصادية المحينة	49
الجدول رقم (09): جانب أصول الميزانية المعدلة للسنوات 2016، 2017،2018	50
الجدول رقم (10): جانب خصوم الميزانية للسنوات 2016، 2017،2018	51
الجدول رقم(11): تحيد الربح المحاسبي انطلاقا من الميزانية المعدة وفق القيمة العادلة	52
الجدول رقم(12): الربح الجبائي للمؤسسة في حال اعتماد القيمة العادلة كأساس للتقييم	52
الجدول رقم (13): مؤشرات القيمة ذات الطبيعة المحاسبية في حال اعتماد القيمة العادلة	53
الجدول رقم (14): مؤشرات القيمة ذات الطبيعة الاقتصادية في حال اعتماد القيمة العادلة	54
الجدول رقم (15): حصة عناصر الميزانية من الربح الجبائي	55
الجدول رقم (16): مقارنة حصة عناصر الميزانية من الربح الجبائي مع مؤشرات تقييم المؤسسة	56

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة تحويل المعادن " SOTRAMET	39
الشكل رقم (02): تطور نتائج الربح المحاسبي والربح الجبائي للمؤسسة وفق القيم الدفترية.	60
الشكل رقم (03): تطور نتائج الربح المحاسبي والربح الجبائي للمؤسسة وفق القيم العادلة.	61

مقـــدمة

1. توطئة

يعتبر موضوع تقييم المؤسسة هدف من أهدافها وأحد المسائل الهامة في مجال الإدارة المالية، حيث أن الأرباح الصافية التي يمكن تحقيقها من طرف المؤسسات ليست مؤشر كافيا لعكس قيمة المؤسسة، باعتبار أن النتائج المحاسبية تعكس واقعها السوقي، نتيجة تزايد حجم الأعمال وتباينها واتجاهات العالم نحو النظام العالمي الجديد والانفتاح الاقتصادي بين الدول، فقد أدى ذلك إلى وجود ضغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير على قيمة المؤسسة، حيث نجد القياس المحاسبي من الوظائف الأساسية للمحاسبة، وتعتبر التكلفة التاريخية أحد أهم طرق القياس المعتمدة، إلا أن عيوبها تظهر بعد مرور الزمن، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي الذي لا يعبر عن القيمة الحالية خاصة فيما يخص الأصول الثابتة والمالية بقيمتها الحقيقية التي تعكس حقيقتها في الوقت الحالي، ومن هنا بدأ التوجه إلى الاهتمام بتبني طرق محاسبية للقياس المحاسبي وهي محاسبة القيمة العادلة التي بدأ التوجه إليها كمطلب للظروف السائدة بما يحقق ملائمة وموثوقية البيانات المالية المنشورة، نظرا لأن جودة المعلومات المالية المنشورة بها شغلت الفكر المحاسبي في ظل الظروف السائدة نتيجة للاعتماد عليها في مجموعة القرارات الاستثمارية والتمويلية وغيرها، وفي بعض الأحيان تتأثر المعلومات ذات الجودة العالية ببعض المتغيرات الداخلية والخارجية ومن ضمنها اختلاف الربح الجبائي المعد من قبل مصلحة الضرائب نظرا للاختلافات الموجودة بين القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية، وبالتالي فإن سلامة الإجراءات المحاسبية المتبعة للوصول إلى الربح المحاسبي تؤثر بشكل كبير في عملية الحصول على ضريبة عادلة على المؤسسات، وبالتالي انعكاس ذلك على قيمة المؤسسة، ستحاول هذه الدراسة التعرف على أثر اعتماد أسلوب القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي على الربح الجبائي وبالتالي قيمة المؤسسة.

2. إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق ذكره تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية فيما يلي:

ما أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على بيانات المؤسسة الاقتصادية وبالتالي الربح الجبائي على مؤشرات القيمة المناسبة في تحديد قيمة المؤسسة ؟

3. الأسئلة الفرعية

للإحاطة بالإشكالية المطروحة تم صياغة الأسئلة الفرعية الموالية:

- هل يعكس تطبيق القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية جودة ومصداقية المعلومات المالية ؟
- فيما تكمن أهمية التقييم بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية ؟
- ما أثر تطبيق القيمة العادلة في عرض بيانات المؤسسة الاقتصادية على الربح المحاسبي والجبائي ؟
- ما أثر اعتماد البيانات المعدة القيمة بالعادلة في تحديد الربح الجبائي على قيمة المؤسسة الاقتصادية؟

4. فرضيات الدراسة

كإجابة مبدئية للأسئلة المطروحة سابقا نعرض ما يلي:

- يعتبر أسلوب القيمة العادلة أكثر مصداقية من أسلوب التكلفة التاريخية نظرا لاعتماده على قيم السوق النشط بين أطراف على اطلاع ودراية وراغبة في التعامل.
- تعتبر عملية تقييم المؤسسة ذات أهمية كونها مؤشر يعتمد عليه من قبل الأطراف المستفيدة من بيانات المؤسسة المقيمة وذلك لاتخاذ قرارات تناسبهم.
- للقيمة العادلة أثر إجابي على الربح المحاسبي والجبائي كونها تعد الأسلوب العادل في التقييم الصحيح.
- تطبيق القيمة العادلة يؤثر بالإيجاب على قيمة المؤسسة الاقتصادية بالنظر إلى الربح الجبائي المعتمد على أسلوب ذا مصداقية من خلال عرض قيمتها التي تعبر عن حقيقة ما تشهده المؤسسة المقيمة.

5. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع كونه يعالج موضوع جديد يسعى لدراسة أثر تطبيق القيمة العادلة في القياس على الربح الجبائي وبالتالي بيان انعكاس ذلك على قيمة المؤسسة الاقتصادية فهذه الأخيرة تحظى باهتمام المحاسبين والمحللون الماليين والجهة المهتمة بالوضعية المالية للمؤسسة، كونها وراء تحقيق هدف الاستمرارية، من خلال مساهمته في تحقيق العدالة والمصداقية في المعلومات المتضمنة في البيانات المالية وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة وتحسين سمعتها في السوق المالي.

6. أهداف الدراسة

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية تتضح فيما يلي:

- التعريف بالربح المحاسبي والربح الجبائي وبيان العلاقة الرابطة بينهم؛
- التعريف بالقيمة العادلة وطرق قياسها؛
- تحديد المفاهيم الأساسية للقيمة وأليات ونماذج التقييم المعتمدة؛
- تطبيق أسلوب القيمة العادلة على بيانات المؤسسة المدروسة واعتماد نتائجها في تحديد الربح الجبائي؛
- استخدام نماذج ومؤشرات القيمة في تحديد قيمة المؤسسة المدروسة؛
- دراسة العلاقة بين نتائج الربح الجبائي ونتائج مؤشرات القيمة وفق القيمة العادلة لاستخلاص مؤشرات القيمة المناسبة في حال اعتماد هذا الأسلوب في القياس.

7. أسباب ودوافع اختيار الموضوع

يعود اختيار هذا الموضوع للأسباب عدة منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

الأسباب الموضوعية

- حداثة الموضوع نظرا لغياب الدراسات السابقة التي عالجت موضوع القيمة العادلة مشتملة مع الربح الجبائي وقيمة المؤسسة الاقتصادية.
- الرغبة في التعرف على أثر تطبيق القيمة العادلة في تحديد الربح الجبائي على قيمة المؤسسة الاقتصادية.
- السعي لتوفير موضوع جديد كمرجع معتمد لدراسات لاحقة متممة للموضوع أو تسري في نفس السياق.
- الابتعاد عن المواضيع المتكررة والتي لا تقدم قيمة مضافة كون البحوث العلمية أساس للابتكار والتجديد لا وسيلة للتخرج فقط.

الأسباب الذاتية

- الرغبة الشخصية في تطوير وتوسيع المعارف المكتسبة فيما يخص متغيرات الموضوع.
- ارتباط الموضوع المدروس بالتخصص (محاسبة وتدقيق).

8. حدود الدراسة

هناك حدود موضوعية، مكانية وزمانية لا تخرج الدراسة عنها توضح كما يلي :

- **الحدود موضوعية:** تنصب الدراسة على العرض النظري والدراسة التطبيقية للعلاقة بين الربح الجبائي وقيمة المؤسسة الاقتصادية باستخدام أسلوب القيمة العادلة.
- **الحدود مكانية:** تم تطبيق موضوع الدراسة بمؤسسة تحويل المعادن sotramet بخميس مليانة.
- **الحدود زمنية:** اعتمدت الدراسة على القوائم المالية التي تغطي الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 في إجراء الجانب التطبيقي.

9. منهج الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والإلمام بمختلف الجوانب المحاطة بها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بالاستعانة بأسلوب التحليل وذلك في التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والإلمام بمختلف المعلومات التي تغنيه، إلى جانب اعتماد أسلوب دراسة حالة في محاولة عكس الجانب النظري على الواقع العملي من خلال إجراء دراسة ميدانية لمؤسسة تحويل المعادن sotramet بخميس مليانة، وذلك بالاعتماد على بياناتها المالية التي تغطي الفترة ما بين 2015 و2018.

10. أدوات الدراسة

للإجابة عل الإشكالية المطروحة ومحاولة للخروج بنتائج من شأنها تأكيد صحة الفرضيات من عدمها، تم اعتماد الأدوات المكتبية ومختلف المراجع المتواجدة بالمواقع الإلكترونية من رسائل علمية وغيرها، وهذا من أجل إثراء الجانب النظري من الدراسة، في حين أنه تم استخدام أسلوب دراسة الحالة في تطبيق الموضوع

بمؤسسة تحويل المعادن sotramet بخميس مليانة، بالاعتماد على قوائمها المالية التي تخص الفترة ما بين 2015 و2018 في التحليل.

11. صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات التي كان لها تأثير على مجراه الحسن من بينها:

- غياب الدراسات السابقة المعالجة لنفس موضوع الدراسة للاستناد عليها في إجراء الدراسة محل البحث.
- صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية بسبب تحفظ المؤسسات الجزائرية خاصة فيما يخص المعلومات المحاسبية والمالية.
- صعوبة تطبيق موضوع القيمة العادلة بالمؤسسات الجزائرية.

12. هيكل الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين مع التقديم العام للموضوع والخروج في الأخير بخاتمة ونتائج للدراسة، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان التأصيل النظري لإشكالية القيمة ومحاسبة القيمة العادلة وإشكال الربح الجبائي، حيث تناول العناصر المذكورة من خلال ثلاث مباحث خصص المبحث الأول للعرض النظري للربح المحاسبي والجبائي والعلاقة القائمة بينهم، في حين أن المبحث الثاني تناول الجزء النظري الخاص بكل من القيمة العادلة وقيمة المؤسسة الاقتصادية، أما المبحث الثالث فجاء بعرض لبعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع الدراسة المبحوثة أو جزءا منه وإجراء مقارنة بينها وبين الدراسة المبحوثة من خلال بيان أوجه الاختلاف والتشابه للخروج بالقيمة المضافة التي تقدمها الدراسة المبحوثة، أما فيما يخص الفصل الثاني فقد خصص هذا الأخير لإجراء الدراسة التطبيقية للموضوع بمؤسسة تحويل المعادن sotramet بخميس مليانة، من خلاله تم دراسة أثر القياس بالقيمة العادلة في تحديد الربح الجبائي على قيمة المؤسسة، حيث جاء هذا الفصل بمبحثين، تم من خلال المبحث الأول التعريف بمجتمع الدراسة ومختلف الطرق والأدوات المعتمدة في جمع المعلومات، أما من خلال المبحث الثاني فتم تطبيق القيمة العادلة على بيانات المؤسسة وبيان أثرها على الربح الجبائي وانعكاس ذلك على مؤشرات قيمة المؤسسة، وفي أخر الفصل تم مناقشة الفرضيات من خلال تأكيد صحتها من عدمها معا بيان السبب

الفصل الأول :

التأصيل النظري لإشكالية القيمة ومحاسبة القيمة العادلة وإشكال الربح الجبائي

تمهيد:

تسعى المحاسبة المالية لتحقيق أهم أهدافها والمتمثل أساسا في تقديم معلومات مالية محاسبية تعكس أنشطتها للفئات المستفيدة من هذه المعلومات، لكي يتم تقييم الفرص ومعرفة المخاطر الملازمة لاستثمار أموالهم وتعظيم ثرواتهم من خلال تعظيم قيمة الأسهم المملوكة، ومن أجل ذلك يجب أن تتمتع المعلومات المحاسبية بمستوى عالي من الجودة نظرا لان لهذه الأخيرة دور في سلوك متخذي القرارات فكلما تمتعت المعلومات المقدمة بالجودة كلما زادت درجة الاعتماد عليها في مختلف المجالات، وبالتالي تعظيم قيمة المنشأة، فلذلك توجهت معظم الهيئات المحاسبية نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس محاولة معالجة العيوب التي جاء بها أسلوب التكلفة التاريخية، وهذا التوجه لقي العديد من الآراء المؤيدة والمعارضة كذلك تعتمد المؤسسات على أسلوب القياس المحاسبي في تسجيل عمليات الذمة المالية وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك من أجل تحديد الربح المحاسبي، بحيث تراعي الشفافية والموضوعية لتقديم صورة صادقة وعادلة للوضعية المالية والربح المحاسبي للمؤسسة، وهذا لأن إدارة الضرائب تعتمد على هذا الأخير بالدرجة الأولى لتحديد ربحها الجبائي، من أجل التعمق في الموضوع سيتم من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الإطار النظري لكل من قيمة المؤسسة والقيمة العادلة إلى جانب الربح
المحاسبي والجبائي، كما سيتم عرض دراسات سابقة تناولت نفس موضوع الدراسة أو عنصر من عناصره، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولت ما يلي:

المبحث الأول: الربح الجبائي في ظل الفروقات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري.

المبحث الثاني: ماهية القيمة في المؤسسة الاقتصادية ومحاسبة القيمة العادلة.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الربح الجبائي في ظل الفروقات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري

تعتبر الإدارة الجبائية من أهم الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية المعدة من قبل المؤسسات الجزائرية وفقاً للنظام المحاسبي المالي غير أن تطبيق هذا الأخير اصطدم بعدة جوانب أهمها الجانب الجبائي في عدة قوانين لاسيما قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة خاصة المواد المتعلقة بتحديد الربح الجبائي الذي يتم تحديده عن طريق الربح المحاسبي للسنة المالية قبل الضريبة بعد إجراء تعديلات عليها لتكييفها مع الأنظمة والقوانين الجباية.

المطلب الأول: مقاربة حول النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري

سيتم من خلال هذا المطلب التعريف بكل من النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري وتوضيح العلاقة الرابطة بينهم إلى جانب أهم أوجه الاختلاف القائمة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية:

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري

يعرف كل نظام بأنه مجموعة من القواعد المنظمة لممارسات معينة قصد تحقيق أهداف مسطرة وهذا ما ينطبق على النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري.

1. تعريف النظام المحاسبي المالي

يعرف القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي، والذي يدعى في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية، في مادته رقم 03 بأن " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[1]

كما يعرف على أنه " ذلك الأسلوب المنظم، أو مجموعة الإجراءات المنظمة، التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنشأة المالية، ومن واقع المستندات المؤيدة لها في الدفاتر والسجلات المحاسبية لغرض بيان نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة، والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة".[2]

يتضح مما سبق أن النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد المحاسبية المنظمة لعمليات المؤسسة تسمح بمعرفة مركزها المالي في نهاية الفترة المالية بعد المرور بالعديد من الخطوات المحاسبية المنظمة لعمليات المؤسسة بداية من حدوثها وتجميعها وقيدها في السجلات المحاسبية لبيان نتيجة المؤسسة.

---

[1] – **القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص: 3.

[2] – نعيجي عبد الكريم، **مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة وجباية مجمع الشركات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة ومراقبة التسيير، ميدان إدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص: 26.

2. تعريف النظام الجبائي الجزائري

للنظام الجبائي مفهومان هما[1]:

المفهوم الضيق: يتمثل في أنه "مجموعة القواعد القانونية والفنية، التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المختلفة، انطلاقا من تحديد المادة الخاضعة للضريبة، ثم احتساب الضريبة، وأخيرا عملية تحصيلها وهو ما يعرف بالتنظيم الفني للضريبة".

المفهوم الواسع: يتمثل في أنه " مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية، التي يؤدي تراكبها معا وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين، وفي هذه الحالة يصبح النظام الضريبي الترجمة العملية للسياسة الضريبية".

يتضح لنا مما سبق أن النظام الجبائي مجموعة من القواعد الجبائية الموضوعة من طرف الإدارة الجبائية كأساس لتحديد الوعاء الضريبي المفروض من أجل استقطاع الضريبة المستحقة للإدارة الجبائية.

ثانيا: العلاقة الترابطية بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري

تربط النظام المحاسبي المالي بالنظام الجبائي الجزائري علاقة تنشأ من جوهر الاختلاف القائم بينهم، لذلك ستوضح هذه الدراسة فكرة عن العلاقة بين هذين النظامين إلى جانب توضيح طبيعة الاختلافات السائدة بينهم.

1. علاقة النظام المحاسبي المالي بالنظام الجبائي الجزائري

يلزم القانون كل المؤسسات بمسك الدفاتر المحاسبية، وتسجيل مختلف العمليات والتحويلات، التي تقوم بها أو تطرأ عليها، وذلك حتى تتمكن الإدارة الجبائية من تحصيل الجباية المفروضة عليها، مع العلم أن المؤسسة تعمل كل ما في وسعها من أجل تخفيض الربح الضريبي بالطرق الشرعية وغير الشرعية، وعليه فإن الهدف الرئيسي من حساب الربح الجبائي هو تعديل الربح المحاسبي، حيث يتم هذا التعديل وفقا للقواعد الجبائية المنصوص عليها في القانون الجبائي الجزائري وبالتالي تحديد الربح الخاضع للضريبة.

كما يوجد العديد من المواد المتضمنة في القانون الجبائي الجزائري والتي تتعلق بربط القياس المحاسبي بالضريبة، ما قد ينتج عنه تأثيرات على النتيجة المحاسبية وبالتالي النتيجة الضريبية.[2]

---

[1]- نعيجي عبد الكريم، **مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة وجباية مجمع الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

[2]– طيب إيمان، مسلم صارة، **إشكالية الضرائب المؤجلة بين المعايير المحاسبية الدولية والمتطلبات الجبائية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب بعين تموشنت، 2018–2019، ص ص: 48–49.

2. أوجه الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري

يكمن الاختلاف القائم بين النظامين في اختلاف القواعد المنصوص عليها في كل منهما وهذ راجع للسببين الموضحين كما يلي[1]:

1.2.اختلاف الأهداف الجبائية والمحاسبية

تختلف القوانين الجبائية المحددة للقواعد الجبائية الجزائرية عن مفاهيم وقواعد النظام المحاسبي المالي من حيث الأهداف، حيث يوجد بعض القواعد الجبائية التي تسعى لتعظيم الإيرادات الجبائية، كما تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعتبر وسيلة للاقتصاد السياسي والاجتماعي للدولة، ما يجعل القواعد الجبائية تتجه نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للدولة، في حين أن النظام المحاسبي المالي الجديد يسعى إلى تعزيز الشفافية والمصداقية في عرض القوائم المالية مع اتباع حيادية تامة، فمهما كان نوع وطبيعة المصالح الخاصة للأطراف المستعملة فهي لا تعمل على تغذيتها على الأقل نظريا.

2.2. عدم موضوعية القواعد الجبائية والمحاسبية

تكون القاعدة سواء كانت جبائية أو محاسبية غير موضوعية إذا كانت تعطي الأولوية لخدمة مصالح طرف معين أو هي متأثرة بهذه المصالح، فسوآءا ما تعلق بالجانب الجبائي أو المحاسبي، فإن كلاهما لا يتبعان طرق علمية دقيقة في تحديد ألية سير القواعد الصادرة عنهما، ما ينعكس ذلك عن عدم إعطاء صورة تعبر عن الحقيقة بموضوعية، فمن الجانب الجبائي هناك بعض القواعد والقوانين الجبائية مثل تلك المتعلقة بالمؤونات التي تعمل عل الرفع من إيرادات الدولة بطريقة غير عادلة لأنها في الغالب ما تخدم أهداف الخزينة العامة أو أهداف وطنية باعتبارها وسيلة للاقتصاد السياسي أما من الناحية المحاسبية والقواعد والمفاهيم المحاسبية المتضمنة في النظام المحاسبي المالي تطرح مجموعة من الخيارات التي تبتعد نوعا ما عن الموضوعية العلمية التي تطرح حلا وحيدا أو طرقا تؤدي إلى نفس الحل على الأكثر، لكون أن هذه المعايير تتبع من هيئة دولية تتميز بتبعيتها لهيئة أمريكية والتي تخدم في حقيقتها مصالح المؤسسات العالمية الكبرى.

المطلب الثاني: تعديلات الربح المحاسبي نحو تحديد الربح الجبائي

يعتبر الربح المحاسبي الحصيلة النهائية المتوصل إليها من قبل المؤسسة اعتمادا على قواعد النظام المحاسبي المالي، كما يعد الأساس لتحديد الربح الجبائي نتيجة تعديلات يتم إجرائها على الربح المحاسبي ويتم ذلك من قبل مصلحة الضرائب معتمدة في ذلك على القواعد الجبائية المنصوص عليها في النظام الجبائي الجزائري.

[1]– بوسبعين تسعديت، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2009–2010، ص: 93.

أولا: تعريف الربح المحاسبي وطرق حسابه

تقود عملية تنظيم المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المتبع إلى الربح المحاسبي ويكون ذلك في نهاية كل دورة محاسبية بعد مقابلة إيرادات المنشأة لتكاليفها وذلك بالاعتماد على قائمتين ماليتين والمتمثلتين في قائمة المركز المالي وجدول حساب النتائج حيث أن كلاهما يؤديان إلى نفس الناتج.

1. تعريف الربح المحاسبي

يعرف الربح المحاسبي بأنه " الربح الصافي الناتج عن ممارسة المؤسسة نشاطا تجاريا معينا، بعد مقابلة الإيرادات بالأعباء التي أدت إلى الوصول إلى ذلك الربح ".[1]

حسب المعيار المحاسبي الدولي ias12 " الضرائب المؤجلة " يعرف الربح المحاسبي بأنه "صافي الدخل (الربح أو الخسارة) الناتج عن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية قبل اقتطاع مصروف الضريبة ".[2]

بناءً على ما سبق نستنتج أن الربح المحاسبي هو النتيجة (الربح، الخسارة) التي يتم التوصل إليها من قبل مؤسسة تمارس نشاطا تجاريا معينا والمطبقة للقواعد المحاسبية المفروضة والمنضمة لنشاطها وينشأ الربح أو الخسارة بعد اقتطاع ما تم تحمله من تكاليف من ما تم الحصول عليه في مقابل هذه الأخيرة من إيراد.

2. طرق حساب الربح المحاسبي

يتحدد الربح المحاسبي للمؤسسة في نهاية كل سنة مالية حيث يستند في تحديده على قائمة المركز المالي وجدول حساب النتائج أي أن هناك طريقتين لتحديد الربح المحاسبي نوضح كيفية ذلك من خلال ما يلي:

1.2.الربح المحاسبي انطلاقاً من قائمة المركز المالي

تعرف الميزانية على أنها ملخص مبوب للأرصدة المدينة والدائنة، التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ، ولا تعد بمثابة حساب يظهر بالدفاتر وإنما هي كشف يعد في قائمة خارجية، تظهر هذه الأخيرة عناصر الأصول والخصوم، تسمى الميزانية الافتتاحية في بداية الدورة المحاسبية أي عند انطلاق المؤسسة في نشاطها، وتسمى بالميزانية الختامية في نهاية الدورة المحاسبية لأنها تظهر نتيجة الدورة وهو ما يعرف بالربح المحاسبي والذي يتحدد كما يلي[3]:

---

[1]– عباسي ابتهال، **مدى استجابة النظام المحاسبي للجوانب الجبائية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018–2019، ص: 56.

[2]– OUARAB ALI ,**L'application des impôts différés en Algérie**, Mémoire de fin d'étude en vue de l'obtention de diplôme de Master en sciences de gestion, option Comptabilité et audit, faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université akli Mohand oulhag, boira , 2013-2014, p: 40.

[3]– لبقة أميرة، العفيفي هاجر، **نتيجة المؤسسة الاقتصادية بين الأطر المحاسبية والجبائية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيبة بعين تموشنت، 2018–2019، ص ص: 31،32.

قبل احتساب النتيجة النتيجة المحاسبية (الربح المحاسبي) = مجموع الأصول – مجموع الخصوم

- ✓ إذا كان مجموع الأصول أكبر من مجموع الخصوم فالنتيجة تعبر عن " ربح ".
- ✓ إذا كان مجموع الأصول أصغر من مجموع الخصوم فالنتيجة تعبر عن " خسارة "

2.2. الربح المحاسبي انطلاقا من جدول حساب النتائج

يقصد بحساب النتائج القائمة المالية التي تحتوي على مختلف الإيرادات والأعباء التي تخص الدورة والتي إذا تم إدراجها في عملية حسابية ستشكل النتيجة المحاسبية (الربح المحاسبي) للدورة المعنية من خلال الفرق بين الأعباء المدرجة في المجموعة السادسة والنواتج المدرجة في المجموعة السابعة للدورة وفق العلاقة التالية[1]:

نتيجة الدورة = إيرادات النشاط – أعباء النشاط

ثانيا: تعريف الربح الجبائي وعناصر تحديده

يتحدد الربح الجبائي انطلاقا من الربح المحاسبي الذي تحققه المؤسسة والذي تظهره بياناتها المالية المعروضة.

1. تعريف الربح الجبائي

تنص المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في الفقرة 01 على أن" الربح الخاضع للضريبة هو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات أيا كانت طبيعتها، المحققة من طرف كل مؤسسة بما في ذلك على وجه الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول أثناء الاستغلال أو في نهاية ".

تنص الفقرة 02 من نفس المادة بأن " الربح الصافي يتشكل من الفرق في قيم الأصول الصافية لدى اختتام وافتتاح الفقرة التي يجب استخدام النتائج المحققة فيها كأساس للضريبة المحسومة من الزيادات المالية، وتضاف إليها الاقتطاعات التي يقوم بها صاحب الاستغلال أو الشركاء خلال هذه الفترة، ويقصد بالأصول الصافية الفائض في قيم الأصول من مجموع الخصوم المتكونة من ديون الغير والاهتلاكات المالية، والأرصدة المثبتة ".[2]

---

[1]– طيب إيمان، مسلم صارة، **إشكالية الضرائب المؤجلة بين المعايير المحاسبية الدولية والمتطلبات الجبائية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 56،57.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 140 من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020**، ص: 32.

كما عرف بأنه الربح المحاسبي بعد تعديله بما يتلاءم مع القانون الضريبي للدولة المعنية، بحيث إذا تعارض مبدأ محاسبي معين مع قانون ضريبي يتم اعتماد ما جاء به في القانون الضريبي على المبدأ المحاسبي.[1]

نستنتج مما سبق أن الربح الجبائي هو ذلك الربح المعد وفق القواعد الجبائية المنصوص عليها في النظام الجبائي والمعتمد كأساس لدفع الضرائب المستحة للإدارة الجبائية.

2.عناصر تحديد الربح الجبائي

تلتزم المؤسسات الخاضعة للضريبة بالتصريح بأرباحها سنويا لدى مفتشية الضرائب في مكان تواجد نشاطها وذلك قبل شهر أبريل من السنة الموالية، لمعرفة النتيجة الجبائية (الربح الجبائي) وذلك بإجراء تعديلات على النتيجة المصرح بها ويكون ذلك وفق العلاقة الأتية[2]:

الربح الجبائى = الربح المحاسبى + الأعباء المدمجة – التخفيضات – العجز المالى السابق

1.2.الاسترادات

تتمثل في العناصر المخصومة من تحديد الربح المحاسبي والتي لا تعتبرها الإدارة الجبائية عناصر قابلة للخصم من الربح الجبائي أي أنها عناصر تخضع للضريبة حسب القواعد الجبائية والموضحة كما يلي:

- ❖ مختلف التكاليف والأعباء وأجور الكراء الخاصة بالمباني غير المخصصة مباشرة للاستغلال؛
- ❖ الهدايا المختلفة باستثناء تلك التي لها طابع إشهاري مالم تتجاوز قيمة كل واحدة منها مبلغ500 دج والإعانات كذا التبرعات، ما عادا تلك الممنوحة نقدا أو عينا لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني، مالم تتجاوز مبلغ قدره واحد مليون دينار (1.000.000دج)؛
- ❖ مصاريف حفلات الاستقبال بما فيها مصاريف الإطعام والفندقة والعروض، باستثناء المبالغ الملتزم بها والمثبتة قانونا والمرتبطة مباشرة باستغلال المؤسسة؛
- ❖ الأعباء التي تستوفي شروط الخصم والتي تم تسديدها نقدا عندما يفوق مبلغ الفاتورة قيمة ثلاث مئة ألف دينار (300.000 دج) مع احتساب كل الرسوم؛
- ❖ مصاريف التكفل المدفوعة من قبل مؤسسة بدل طرف ثالث دون أن يكون هذا التكفل له علاقة بالنشاط الممارس؛
- ❖ المبالغ المخصصة للإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب، لا تخصم إلى في حدود 10% من رقم أعمال السنة المالية بالنسبة للأشخاص المعنويين و/أو الطبيعيين

[1]– عائشة موسى محمد يوسف، **أثر الاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي على جودة المعلومات المالية**، مجلة الدراسات العليا، المجلد06، العدد23، جامعة النيلين،2016، ص: 260.

[2]– **علاقة المحاسبة بالجباية قطيعة أم استمرارية**، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية جامعة مستغانم، ص: 10.

وفي حد أقصاه ثلاثون مليون دينار (30.000.000 دج)، ما زاد عن ذلك يتم إعادة إدماجه في الربح الجبائي؛

- ❖ النفقات المتعلقة بالترويج الطبي للمواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية، تشمل على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالإشهار بجميع أشكاله وتكاليف إطلاق المنتجات، هذه النفقات لا تكون قابلة للخصم سوى في حدود 1% من رقم الأعمال السنوي؛[1]
- ❖ الاشتراكات والهبات والإعانات الممنوحة نقدا أو عينا لصالح الجمعيات ذات الطابع الإنساني، لا تخصم إلا في حدود (200.000 دج)، ما تجاوز ذلك يعاد إدماجه في الربح الخاضع للضريبة؛
- ❖ الضرائب الناتجة عن التحقق الجبائي عن عدم مسك المؤسسة محاسبة نظامية، أو مخالفة القانون؛
- ❖ المؤونات، بحيث يعاد دمج للربح الخاضع للضريبة الأرصدة المشكلة لغرض مواجهة تكاليف أو خسائر قيم في المخزونات، أو المؤونات غير المبينة بوضوح وكذا المؤونات التي وضعت في مجال غير مطابق لمجال تخصصها، أو التي أصبحت بدون غرض خلال السنة الموالية التي شكلت فيها؛
- ❖ اهتلاك السيارة السياحية الذي يحسب محاسبيا على أساس قيمة الاقتناء، غير قابل للخصم، جبائيا على أساس 1000.000 دج قابل للخصم على أن تكون السيارة خاصة بنشاط المؤسسة، بالنسبة للمؤسسات التي لا تخضع للرسم على القيمة المضافة فإن قسط الاهتلاك يحسب على أساس سعر الشراء بكل الرسوم، وفي حالة حسابه على أساس سعر الشراء خارج الرسم يتم دمج الجزء غير المخصص للاهتلاك؛[2]
- ❖ مصاريف البحث والتطوير لا تخصم إلا في حدود 10% من الربح، في حدود 100.000.000 دج ويجب الإعلان عن المبالغ المعاد استثمارها لإدارة الضرائب وكذلك للمؤسسة الوطنية المسؤولة عن مراقبة البحث العلمي[3]؛
- ❖ الضريبة على أرباح الشركات تعتبر غير قابلة للخصم، وبمأنه محاسبيا تسجل كعبء يجب إعادة إدماجها في الربح الخاضع للضريبة؛
- ❖ خسائر القيمة على التثبيتات المعاد تقييمها بالقيمة العادلة غير قابلة للخصم؛

---

[1]– المواد 169-1، 169-2، 169-4، من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39،40.

[2]– لبقة أميرة، العفيفي هاجر، **نتيجة المؤسسة الاقتصادية بين الأطر المحاسبية والجبائية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 69،70.

[3]– Mr DRIS Tarik, **Management des risques fiscaux des entreprises exerçant dans un environnement fiscal algérien lié au cadre déclaratif**, diplôme de magister en sciences économiques, option management des entreprises, département des sciences économiques, faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université mouloud Mammeri de tizi ouzou, p: 110.

- ❖ الغرامات والعقوبات والمصادرات غير قابلة للخصم أيا كانت طبيعتها، والتي تتحملها المؤسسة من جراء مخالفتها للقوانين من الربح الخاضع للضريبة مثل " الغرامات الجبائية المدفوعة لصندوق الضمان الاجتماعي " عن التصريحات المتأخرة.[1]

2-2.الخصومات

تتمثل في العناصر المدرجة في حساب الربح المحاسبي والتي لا تعتبر حسب القواع الجبائية عناصر مدرجة في الربح الجبائي وتتمثل فيما يلي:

- ❖ فوائض القيم الناتجة عن التنازل الجزئي أو الكلي على أصول مثبتة يحدد مبلغ هذه الأخيرة غير الخاضع للضريبة بنسبة 30% فيما يتعلق بفوائض القيم القصيرة الأمد، وبنسبة 65% فيما يتعلق بفوائض القيم طويلة الأمد؛
- ❖ فوائض القيم الناتجة عن التنازل أثناء استغلال عناصر الأصول المثبتة، لا تدخل ضمنة الربح الخاضع
- ❖ للضريبة بالنسبة للسنة المالية التي تحققت فيها، إن التزم المكلف بالضريبة بإعادة استثمار مبلغ معادل لمبلغ
- ❖ فوائض هذه القيم في شكل تثبيتات في مؤسسته قبل انقضاء أجل 03 سنوات ابتداءً من اختتام هذه السنة المالية، مع إضافته إلى تكلفة عناصر الأصول المتنازل عنها، في حال إعادة الاستثمار في الأجل المذكور تعتبر فوائض القيم المخصومة من الربح الخاضع للضريبة مخصصة للاهتلاك المالي للتثبيتات الجديدة، وتخصم من سعر التكلفة من أجل احتساب الاهتلاكات المالية وفوائض القيم لاحقا؛
- ❖ فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المقرض المؤجر لفائدة المقرض المستأجر بعنوان نقل الملكية لهذا الأخير؛[2]
- ❖ فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة وكذا الأسهم وحصص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المسعرة بالبورصة، لا تعتبر من الإيرادات الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة خمس سنوات ابتداءً من 2009/01/01 كل من نواتج وفوائض القيم الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والسندات، والالتزامات والسندات والأوراق المماثلة لها للخزينة المسجلة في تسعير البورصة أو المتداولة في سوق منظمة المسجلة في تسعيرة البورصة، وكذا نواتج الأسهم أو حصص هيئات التوظيف الجماعية في القيم المنقولة؛
- ❖ المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح التي سبق إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات أو المعفاة منها؛

---

[1]- طرشي محمد، عزوز علي، يخلف إيمان، **النتيجة الجبائية (فروقات وتعديلات)**، جامعة حسبة بن بوعلي، الشلف، ص: 06.

[2]- 173-1، 173-2، 173-5، من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39،40.

- ❖ الاهتلاكات المتعلقة بعمليات عقود القرض الإيجاري (المؤجر)، حيث يمكن للمؤجر والذي يعتبر المالك القانوني للأصل المؤجر من الناحية الجبائية، ممارسة الاهتلاك على الملك المؤجر إلى غاية 2012/12/31 بصفة انتقالية، وبعد هذا التاريخ وإن لم تصدر نصوص قانونية تمدد في تطبيق الاهتلاك فإن الاهتلاكات المخصومة بعد هذا التاريخ يعاد دمجها في الربح الخاضع للضريبة؛
- ❖ الإيجارات خارج الأعباء المالية، حيث يمكن للمستأجر والذي يعتبر المالك الاقتصادي للأصل المستأجر من الناحية الجبائية، خصم الإيجار خارج الأعباء المالية من الربح الخاضع للضريبة بصورة استثنائية إلى غاية نهاية الاستحقاقات والمحددة قانونا في 2012/12/31؛
- ❖ خصومات أخرى، والتي تتمثل في كل التخفيضات التي لم تذكر سابقا كالإيرادات التي تعفى قانونا وتم إدراجها في الربح الخاضع للضريبة بالخطأ أو أعباء قابلة للخصم جبائيا ولم تسجل محاسبيا بالخطأ.[1]

2-3. العجز المالي السابق

في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما، فإن هذا العجز يعتبر عبئاً يدرج في السنة المالية الموالية ويخفض من الربح المحقق خلال نفس السنة المالية، وإذا كان هذا الربح غير كاف لتخفيض كل العجز الزائد ينتقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز.[2]

[1]- طرشي محمد، عزوز علي، يخلف إيمان، **النتيجة الجبائية (فروقات وتعديلات)**، مرجع سبق ذكره، ص:07.

[2]- المادة 147، من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020**، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

المبحث الثاني: ماهية القيمة في المؤسسة الاقتصادية ومحاسبة القيمة العادلة

التغيرات الراهنة والتي كان لها أثر على سلامة القياس المحاسبي تؤثر على قيمة المؤسسة وبالتالي لابد من اعتماد أسلوب قياس ملائم، لأن أسلوب التكلفة التاريخية ظهرت عيوبه تم التوجه نحو أسلوب القيمة العادلة.

المطلب الأول : متطلبات محاسبة القيمة العادلة

يعتبر أسلوب القيمة العادلة توجه حديث في محاولة تدارك النقائص التي احتواها أسلوب التكلفة التاريخية، غير أنه هو الأخر لم يسلم من الانتقادات وجاءت بطرق لقياس القيمة العادلة.

أولا. تعريف القيمة العادلة

تعرف لجنة معايير التقييم الدولية IVSC القيمة العادلة بأنها " مبلغ تقديري يمكن تبادل أصل مقابله بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة في تاريخ التقييم في ظل سوق محايد ".[1]

كما يعرفها المجلس الاستشاري للمعايير المحاسبة المالية الأمريكية حسب معيار SFAS157 على أنها " السعر الذي يتم تلقه جراء بيع أحد الأصول أو المدفوع لنقل دين في معاملة بين الأطراف المتبادلة في السوق وذلك بتاريخ القياس ".[2]

كما عرفتها لجنة معايير المحاسبة الدولية بأنها " القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق وتعاملات بإرادة حرة ".[3]

كما جاء معيار الإبلاغ المالي IFRS13 " قياس القيمة العادلة " بتعريف القيمة العادلة على أنها " السعر الذي يتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظروف السوق الحالية.[4]

على ضوء التعاريف السابقة يمكن القول بأن القيمة العادلة هي ذلك المبلغ الذي يعدل في تقييم العنصر محل المبادلة بين مشتري وبائع راغبان في التعامل بإرادة حرة وعلى علم ودراية واطلاع غير مقيد للحقائق ويكون ذلك في ظروف السوق السائدة وفي تاريخ التقييم.

---

[1]– شوقي طارق، **محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف -1-، 2017-2018: ص 144.

[2]– قوادري عبلة، **أثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المالية، محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، 2018، ص: 59.

[3]– شنوف شعيب، زاوي أسماء، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية،** الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص:11.

[4] -El housny Youssef, alaoui mhamedi Salah Eddine, **introduction aux normes comptables internationales IAS-IFRS, ficher résumées – cas pratiques-QCM**, 1ére edition, imprimerie el maarif al Jadida-rabat, 2014, p: 209.

ثانيا. مبررات التحول نحو تطبيق القيمة العادلة.

نتيجة الانتقادات الموجهة للقياس المحاسبي بالتكلفة التاريخية تم العدول على هذا المبدأ نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل للقياس ومن أهم هذه المبررات نذكر ما يلي:[1]

- ❖ المحاسبة وفق لمبدأ التكلفة التاريخية لم تعد قادرة على إعطاء معلومات ملائمة لمتخذي القرارات؛
- ❖ وجود أخطاء في قياس الدخل نتيجة للقياس وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية وسبب ذلك يعود لفرض ثبات وحدة النقد في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار، إذ تصبح بذلك وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية يتسبب في عدم دلالة القوائم المالية وعدم إمكانية استخدامها في عقد المقارنات فيما بينها؛
- ❖ إن اتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقا للتكلفة التاريخية ينتج عنه أخطاء في توقيت الاعتراف المحاسبي بالتغيرات في القيمة حيث تكون نتائج الأعمال عبارة عن خليط من الدخل الخاص بالفترات المالية والدخل الذي تم اكتسابه حاليا والذي لم يتحقق في الفترات السابقة؛
- ❖ القياس المحاسبي وفقا للتكلفة التاريخية يكون صالحا وقت الحدث حيث إنها تعتمد على معلومات تاريخية في حسابها للتكاليف والأرباح وأن الأسعار التي دفعت في الماضي تتجاهل التغير، وبالتالي فلا يمكن أن تكون أداة توجيهية لأداء وبناء التوقعات المستقبلية؛
- ❖ القياس المحاسبي باستخدام التكلفة التاريخية لا يأخذ في الحسبان التغير في وحدة القياس المحاسبي ما يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي.

ثالثا. مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة

يسعى أسلوب القيمة العادلة للرفع من وجودة المعلومات المقدمة بالقوائم المالية نظرا لأهمية هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية وذلك عن طريق توفير مزايا نذكر منها ما يلي:

- ❖ تزويد المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية بمعلومات معنية بالوقت الحاضر وحالة الأسواق للوقت الحالي؛
- ❖ زيادة قدرة المستثمرين على الاطلاع على القوائم المالية، ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية نتيجة الإفصاح الشامل؛[2]

---

[1]– بومعراف فاطمة الزهراء، **أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018–2019، ص: 8.

[2]– حمدي فلة، **تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016،2017، ص:12.

- ❖ استخدام القيمة العادلة في التقرير عن جميع العمليات والأحداث الماضية والحاضرة بإتباع مدخل تقييمي واحد يحسن من خاصيتي القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق[1]؛
- ❖ تحديد قدرة المدراء للتأثير على صافي الدخل لأن أية مكاسب أو خسائر عن الموجودات والمطلوبات هي مقرر عنها وليس عند تحصيلها فعلا ضمن صفقات حقيقية؛[2]
- ❖ استخدام القيمة العادلة يوفر معلومات المحاسبية أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسا أفضل للتنبؤات بنتائج التدفقات النقدية، كما تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد[3]؛
- ❖ يسمح القياس بالقيمة العادلة بالرقابة الإدارية للمؤسسة، فهي توفر قاعدة بيانات للمسيرين تمكنهم من الحساب والمراقبة التي تزيد من حقوق المساهمين؛
- ❖ تتميز القيمة العادلة بطابع عالمي أكثر من التكلفة التاريخية التي تتأثر بالمحاسبة المحلية والقانون المالي المحلي في حين أن القيمة العادلة ليست كذلك.[4]

رابعا . الانتقادات الموجهة لمقياس القيمة العادلة:

بالرغم من المزايا العديدة التي تتميز بها القيمة العادلة إلا أنها تعرضت لانتقادات عديدة نوجز أهمها فيما يلي:

- ❖ اعتماد هذا المعيار في بعض جوانبه على عدم دقة القياس المحاسبي بسبب اختلاف الاتجاهات والأداء الشخصي في عملية التقييم للأدوات المالية غير النشطة حيث يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من أصول الشركة عندما لا تتوفر لها أسواق نشطة؛
- ❖ يتطلب إعداد وعرض القوائم المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترقب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية؛

---

[1]– السعدي عياد، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها** المركز الجامعي، تيبازة، ص:251.

[2]– صفا مهدي راجي، باسم عبد الله كاظم، علي كريم محمد، **قياس القيمة العادلة للموجودات الثابتة على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي" IFRS13** "، مجلة الملتقى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 03، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى،2019، ص: 144.

[3]– Alfatih alamin abdalrahim elfaki, suleiman musa eizain hammad, the impact of the application of fair **value accounting on the quality of accounting information, an empirical study on a group of companies histedon the khartoum stock exchange**, international journal of academic research in accounting, finanace and management sciences, vol 5, no 1, january 2015, p :152.

[4]- Victor munteanu, marilena zuca, **debate regarding measuring accounting value: historical cost against fair value,** academic journal of economic studies vol 1, no 4, december, 2015, p : 96.

- ❖ اعتماد القيمة العادلة على أسعار السوق عند نقطة زمنية في أغلب الأحيان، أي أن هناك تذبذب كبير في المستوى العام للأسعار من يوم إلى آخر وهذا يؤدي إلى اتخاذ قرارات عن معلومات غير ملائمة؛
- ❖ قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة؛[1]
- ❖ إن التقييم على أساس القيمة العادلة يتطلب وجود أسواق تسعير الأصول التي توفر هذه القيم، ولكن الغالبية العظمى من البلدان لا تتوفر لديها أسواق نشطة لتوفر البيانات الضرورية التي يمكن بها إعادة تقييم العديد من الأصول بشكل موثوق، ما يسمح للشركات إلى استخدام أساليب لتحديدها كأسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقعة أو تقديرات مستندة إلى أسعار الأصول المماثلة، والتي قد تؤدي إلى نتائج قد يجادل البعض على أنها غير قابلة للمقارنة مع تلك الموجودة في بلدان أخرى، حيث توجد أسواق كافية لتقييم مثل هذه الأصول مباشرة[2]؛
- ❖ الحاجة إلى بذل الجهود الغير عادية من قبل المؤسسات، وتحمل تكاليف وأعباء إضافية غير منتجة للتوصل إلى مقاييس موثوق بها للقيمة العادلة للبنود محل التقييم (ومن أهمها تكلفة استعانة بالخبراء) مما قد يؤدي إلى زيادة تكلفة التطبيق عن العائد من ورائها؛
- ❖ عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة الأمر الذي قد أدى إلى وجود تباين في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة من ناحية، وعدم التطبيق السليم لهذه المعايير من ناحية أخرى[3].
- ❖ يتناقض مفهوم القيمة العادلة مع افتراض الاستمرارية الذي ينص بشكل أساسي على أنه من المتوقع أن تواصل المؤسسة عملياتها على المدى المتوسط إلى الطويل، في حين أن القيمة العادلة هي سعر الخروج لذا فإن الميزانية العمومية هي في الواقع ميزانية تصفية.[4]

---

[1]– محمد أدم أبكر مصطفى، **دور تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ترشيد قرارات المستثمرين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين، 2017، ص ص: 21، 22.

[2]– Stephen.zeff, some obstacles to global financial reporting comparability and convergence at a high level of quality, the british accounting review, No.39, 2007, p: 292.

[3]– شلغام هشام، **دراسة العوامل المؤسسية المؤثرة على تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المحاسبة و المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018، 2019، ص: 26.

[4] – Volha shankuts, fair value accounting BS_ thesis, faculty of Business admnistration, indtructor bjarni frimann karlsson, university of tceland, haskoli islands, january 2010, p : 6.

خامسا: طرق قياس القيمة العادلة

يقدم معيار الإبلاغ الماليIFRS13 ثلاثة طرق لقياس القيمة العادلة تتمثل في:[1]

- **طريقة السوق:** تستعمل هذه الطريقة كل من الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى الناتجة عن سوق المعاملات الذي يشمل أصول والتزامات مشابهة أو مماثلة للأصل والالتزامات محل القياس.
- **طريقة التكلفة:** تعكس هذه الطريقة المبلغ المطلوب حاليا لاستبدال نفس القدرة للخدمية للأصل أو الالتزام محل القياس، أو ما يسمى بتكلفة الاستبدال الحالية.
- **طريقة الدخل:** تقوم هذه الطريقة على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي واحد يعكس التوقعات السوقية الحالية للمبالغ المستقبلية وهذا باستخدام طريقة الاستحداث.

سادسا: مستويات قياس القيمة العادلة

هناك ثلاثة مستويات توضح تصنيف مدخلات أساليب التقييم لقياس القيمة العادلة كما يلي:[2]

- **مدخلات المستوى الأول:** تعبر مدخلات هذا المستوى عن الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة للأصول والمطلوبات المماثلة التي يمكن الحصول عليها من قبل المنشأة في تاريخ القياس.
- **مدخلات المستوى الثاني:** تعبر مدخلات هذا المستوى عن مدخلات أخرى غير الأسعار المتداولة التي تدخل في اطار المستوى الأول، والتي تكون ملاحظة للأصول والمطلوبات سواء كانت بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.
- **مدخلات المستوى الثالث:** تعبر عن المدخلات غير ملاحظة عن الأصل أو الالتزام محل القياس بالقيمة العادلة.

المطلب الثاني: ماهية القيمة في المؤسسة الاقتصادية وأليات تحديدها

يعتبر هدف تعظيم قيمة المؤسسة لفائدة الملاك والأطراف المهتمة بها من بين أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وذلك من أجل المحافظة على استمراريتها، إلا أن عملية تقييم المؤسسة ليست واضحة فهي تتوقف على عوامل عدة كالهدف من عملية التقييم، أليات ونماذج التقويم، ما يجعل للقيمة عدة مفاهيم متعددة.

أولا: تعريف قيمة المؤسسة

تعبر القيمة عن مبلغ يدفع مقابل أصل معين، أو الحق في الحصول على عوائد مستقبلية من وراء استخدام هذا الأصل، وقد عرفت لجنة معايير التقييم الدولة (IVSC) تقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم

[1] – بوسبعين تسعديت، **محاضرات في محاسبة الأدوات المالية مدعمة بتمارين محلولة**، محاضرات مطبوعة في شكل ورقة، تخصص مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة،2015-2016، ص ص: 27، 28.

[2] – John wiley and others, IFRS standards customers outside the united states, subscriber update service, united states 2017, p : 749.

المالية، والحسابات المرتبطة بها كما يلي " مبلغ تقديري يمكن في مقابله تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوافر لكل منهما المعلومات الكافية، مع مطلق الحرية وبدون وجه إكراه على إتمام الصفقة ".[1]

في تعريف أخر للقيمة ورد أنها " ذلك المبلغ النقدي العادل الذي خلص إليه خبير متخصص حيث أن ذلك المبلغ يحظى بالقبول العام لدى مختلف الأطراف المعنية بها عند كل مرحلة من طلب قياسها الذي يعكس القيمة المعادلة لكافة موارد وإمكانية المؤسسة المستغلة في تنظيمها القائم وفي ظل مفهوم استمرارية النشاط ".[2]

كما تعرف قيمة المؤسسة الاقتصادية على أنها إجمالي القيمة الإجمالية للملكية وممتلكات الحقوق التي تخص المؤسسة، وبالتالي القيمة هي المؤشر الأكثر شمولاً على كفاءة المؤسسة (بما في ذلك الحالة المالية، المخاطر الحالية ووجهات نظر تطورها...إلخ).[3]

ثانيا: أنواع القيمة

تختلف مفاهيم القيمة كون هذه الأخيرة تتوقف على من يقوم بتقديرها والغرض من تقديرها والتوقيت وغيرها من العوامل، لذلك توجد عدة مفاهيم للقيمة ذات تعريفات واستخدامات وتفسيرات مختلفة نوجزها كما يلي:

1. **القيمة العادلة والقيمة السوقية:** تعتبر القيمة العادلة مفهوما أوسع وأشمل من القيمة السوقية، ويقصد بهذه الأخيرة " السعر الذي يمكن الحصول عليه مقابل التنازل عن أصل في سوق نشط " أما القيمة العادلة فهي " المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل به بين أطراف تملك جميع المعلومات، وراضية بالتعامل في ظل شروط المنافسة العادية ".
2. **قيمة الاقتناء وقيمة الإنتاج(الإنشاء):** تمثل قيمة الاقتناء للأصل " تكلفة الحصول عليه، والتي يدرج بها في دفاتر المؤسسة لأول مرة، وتشمل سعر الشراء وجميع المصاريف الملحقة به بالإضافة إلى المصاريف الضرورية لجعل الأصل في الحالة والوضع المرغوب فيه وقابل للاستعمال، بالإضافة إلى مصاريف التجريب"، أما قيمة إنتاج الأصل فتعبر عن "جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة (كالمواد

[1]– بوحادرة عبد الكريم، **أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: دور سياسة توزيعات الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، 2012، ص 65.

[2]– عقبي حمزة، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016–2017، ص: 145.

[3]– Roman igorevich zavorotniy**, place of value management in a system of corporate management and its financial methods**, kievnational economic university named after vadym hetman, kive, ukraine, journal of knoweledge management, economics and information technology, issus 5, 2012, p: 2.

الأولية، اللوازم اليد العاملة...إلخ) الضرورية التي ينبغي على المؤسسة تحملها لإنتاجه داخليا دون اللجوء لاقتنائه من الغير".

3. **القيمة المتبقية وقيمة الخردة:** تعبر القيمة المتبقية عن المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو التصرف فيه بأي طريقة أخرى، وذلك بعد انتهاء مدته النفعية، ويختلف هذا المفهوم عن مفهوم قيمة الخردة الذي يفترض أن الأصل لا يمكن استخدامه مرة أخرى سواء من طرف المؤسسة أو أي طرف أخر، نظرًا لاستنفاذ جميع منافعه الاقتصادية أي أن القيمة المتبقية ترتبط بالتنازل عن الأصل قبل نفاذ منافعه الاقتصادية أما قيمة الخردة فترتبط بنفاذ منافعه الاقتصادية.[1]
4. **القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية:** تعبر القيمة الاستعمالية عن" المنافع الاقتصادية المتوقعة من استخدام الأصل في نشاطات المؤسسة، ولا ترتبط هذه القيمة بملكية الأصل وإنما ترتبط بكيانه المادي" أما القيمة التبادلية فتعبر عن " سعر الأصل في السوق، والذي يصطلح عليه بصافي القيمة البيعية وترتبط هذه القيمة بالأصل المملوك".
5. **القيمة القابلة للتأمين:** هي عبارة عن قيمة الأجزاء القابلة للتلف من أصل ما، التي يتم التأمين عليها لتعويض المالك في حالة وقوع الخسارة.[2]
6. **القيمة الاستثمارية:** هي عبارة عن حاصل إجمالي التدفقات المستقبلية لأصل ما، أي أن ما يدره خلال الأصل خلال فترة الاستثمار يعبر عن قيمته مع الأخذ بعين الاعتبار عاملين هما[3]:
   - القيمة المضافة التي يمكن أن تحقق خلال السنوات اللاحقة؛
   - حجم المخاطر وتقلبات أسعار الأصول وأثر التضخم والظروف العامة.
7. **القيمة الدفترية:** تسمى أيضا بقيمة الحيازة وببساطة هي التكلفة التاريخية لذلك الأصل ناقص الاهتلاك المتراكم، وعند محاولة حساب القيمة الكلية للمؤسسة بهذه الطريقة يتم بطرح القيمة الدفترية للخصوم

---

[1]– كيموش بلال، **التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010–2011، ص ص: 42، 43.

[2]– زدوري عقبة، **حجاجي علاء، تأثير القرار التمويلي في تعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية والتجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2018–2019، ص: 41.

[3]– بريكة السعيد، مسعي سمير، **تقييم المنشأة الاقتصادية مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA**، بدون مجلد، بدون عدد، ص: 4.

الفردية من مجموع القيم الدفترية لكل الأصول الفردية، وسلبيات هذه القيمة أنها تعتمد على القيمة الدفترية والذي يمكن اعتبارها على أنها مفهوم محاسبي وضريبي وليس مفهوم تقويمي واقتصادي.[1]

8. **قيمة التصفية:** هي مجموع القيم المتوقعة عند تصفية المؤسسة والناتجة عن عملية بيع لأصول المؤسسة كل منها منفردًا، وذلك بعد سداد كافة الالتزامات، ويستخدم هذا المفهوم عند التقييم في حالات التعثر المالي أو البدء في إجراءات التصفية.[2]
9. **قيمة شهرة المحل:** هي مجموع الصفات غير القابلة للوزن أو القياس بدقة التي تجذب العملاء إلى مؤسسة معينة، وهي في جوهرها توقع استمرار تفضيل العملاء وتشجيعهم لأي سبب من الأسباب.[3]
10. **القيمة الإحليلية:** تمثل التكلفة المطلوبة للحصول على السهم بميزاته نفسها، لذلك فهي لا تمثل القيمة البيعية للأصل المالي بل القيمة المطلوبة لإحلال أصل محله يحمل مواصفاته نفسها.[4]

ثالثا: أليات تحديد قيمة المؤسسة

ألية التقييم لا تخرج عن كونها تعتمد على إحدى الأساليب الموالية[5]:

1. الاعتماد على ميزانية المؤسسة: وهذا بمعادلة قيم الأصول والخصوم مع الأخذ بالاعتبار الاختلاف بين القيمة الدفترية لها والقيمة السوقية مما يستدعي القيام ببعض التعديلات من أجل التقييم بأكثر دقة.
2. المقارنة بين المؤسسة محل التقييم مع المؤسسات المماثلة: والتي تكون قيمتها معروفة سلفا باستعمال إحدى طرق تحديد القيمة.
3. استعمال التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة بعد خصمها: وهذا للوصول إلى القيمة الحالية، والغرض الأساسي الذي تقوم عليه هذه الألية هو أنه لا يهم المنتج الذي تنتجه المؤسسة، لأن المستثمر طالما يحمل الأوراق المالية للمؤسسة فإن اعتقاده الراسخ يتمثل في أنه سيحصل على عائد من استثماره في المستقبل، وتعتمد هذه الطريقة على اتباع المراحل الأتية:

---

[1]– بن حمو عصمت محمد، **طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخوصصة** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015–2016، ص: 04.

[2]– مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم 01، مصر، 18–1–2017، ص: 5.

[3]– طارق عبد العال حماد، **التقييم وإعادة هيكلة الشركات، تحديد قيمة المنشأة**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص ص: 15، 16.

[4]– ضيف ياسين، **تأثير الهيكل المالي على قيمة الشركة المسعرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014–2015، ص: 18.

[5]– زدوري عقبة، حجاجي علاء، **تأثير القرار التمويلي في تعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية والتجارية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 42، 43.

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، إلا أن المؤسسة تلجأ إلى تحديد مدة لعملية التنبؤ بالتدفقات وتحديد قيمة المؤسسة وهذا لعدم قدرتها على التنبؤ بها طيلة حيات المؤسسة؛
- اختيار المدة والكيفية التي يتم بها تقدير القيمة المستثمرة للمؤسسة؛
- إيجاد معدل الخصم المناسب والذي غالباً ما يكون تكلفة رأس المال.

4. جمع مختلف القيم السوقية للأوراق المالية للمؤسسة: أذ تقوم هذه الطريقة على مبدأ كفاءة السوق، مما يعني أن قيم الأوراق المالية تعكس القيمة الحقيقية للمؤسسة في حالة الكفاءة العالية للسوق المالي.

رابعا: مؤشرات ونماذج قياس قيمة المؤسسة

تتعدد وتختلف مؤشرات ونماذج قياس قيمة المؤسسة الاقتصادية بحسب طبيعة مكوناتها، مؤشرات محاسبية مؤشرات اقتصادية توضح أهمها كما يلي.

1. مؤشرات ذات طبيعة محاسبية

هناك العديد من المؤشرات المعتمدة في تحديد قيمة المؤسسة ذات الطبيعة المحاسبية نوضحها أهمها كما يلي:[1]

1.1. ربحية السهم الواحد (BPA/EPS):

يتمثل هذا المؤشر في النتيجة الصافية للسهم الواحد ربح/خسارة لسنة معينة، وله أهمية بالغة بالرغم من النقائص التي تشوبه، ففي العادة يتم تقسيم النتيجة الصافية للدورة على عدد الأسهم، لكن هناك اختلاف في التطبيقات، ففيما يخص المحاسبة في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS حدد المعيار الدولي المحاسبي (IFRS) مفهوم وكيفية حساب هذا المؤشر، حيث يشترط عند حسابه طرح توزيعات الأسهم الممتازة، والأثار المترتبة عن إصدارها من جهة، وحسابه لنشاط الاستغلال وللنشاط الإجمالي من جهة أخرى، كما يجبر المعيار المؤسسات المطبقة للمعايير المسعرة، وغير المسعرة الإعلان عن ربحية السهم.

2.1.عائد السهم: EPS (Earnings per share)

يمثل هذا المؤشر في النتيجة الصافية للسهم الواحد ربح/خسارة لسنة معينة، وله أهمية بالغة على الرغم من النقائص التي تشوبه، ففي العادة يتم تقسيم النتيجة الصافية للدورة العادية على عدد الأسهم، ويشترط عند حسابه طرح توزيعات الأسهم الممتازة والأثار المترتبة عن إصدارها، ويطبق هذا المؤشر في المؤسسات المسعرة وغير المسعرة في البورصة.

3.1. معدل العائد على الاستثمار: ROI

يشير هذا المعدل إلى كفاءة المسيرين على استثمار جزء من أموالهم ويساوي نتيجة الاستغلال مقسوما على مجموع الأصول.

[1]- عباسي صابر، **دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015-2016، ص ص: 19، 20.

4.1. معدل العائد على حقوق المساهمين: ROE

يقيس نسبة ربح الشركة إلى حجم حقوق المساهمين فيها، ويحتسب بقسمة صافي ربح المؤسسة على إجمالي حقوق المساهمين.

5.1. توزيعات السهم: (Dividende Per Share)

توضح هذه النسبة ما يحصل عليه حامل السهم من الأرباح الموزعة في نهاية السنة، وليس من الضروري أن تكون قيمة التوزيعات ما تحققه المؤسسة من أرباح خلال السنة.

6.1. ريع السهم: DY (Dividende Yield)

يمثل نسبة الأرباح الموزعة للسهم العادي منسوب إلى السعر السوقي للسهم الذي يعرف بأنه السعر الذي يتم التداول به عن عملية الاحتساب.

2. مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية:

تتمثل في المؤشرات التي تقيس قيمة المؤسسة بالقيمة المحينة والتي تعبر عن القيمة الحالية:

1.2. القيمة السوقية المضافة: MVA

يقصد بالقيمة السوقية المضافة (MVA) الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر بها من قبل الملاك والمقرضين، وبهذه الصورة التحليلية فإن القيمة السوقية المضافة – وفق وجهة نظر الشركة المسوقة – تعد معيار فائقا وشاملا في قياس وخلق الثروة كما أنها المقياس للفاعلية التشغيلية في شركات الأعمال وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح الشركة وفاعليتها.[1]

يتم تطبيق هذا المؤشر على مستوى المؤسسات المدرجة في البورصة، حيث يمكن اعتبار المؤسسة منشأة للقيمة إذا كان الفرق بين القيمة السوقية للأصل الاقتصادي (الرسملة البورصية مضافا إليها قيمة الاستدانة الصافية) وبين القيمة المحاسبية له موجب تماما، يتم في معظم الحالات افتراض وجود مساوات بين القيمة السوقية والمبلغ المحاسبي للاستدانة الصافية، أين تصبح القيمة المضافة السوقية عبارة عن الفرق بين الرسملة والمبلغ المحاسبي للأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة الموالية:

$$MVA = CB - MCCP$$

حيث: CB: الرسملة البورصية ، MCCP:المبلغ المحاسبي للأموال الخاصة.

لتفادي فرض المساوات بين القيمة والمبلغ المحاسبي للإستدانة الصافية، يتم عادة استحداث القيمة المضافة بتكلفة رأس المال، وذلك بالعلاقة الموالية[2]:

[1]– محمود الزبيدي حمزة، **الإدارة المالية المتقدمة**، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004، ص: 261.

[2]– بن الضب علي، سيدي امحمد عياد، **تكلفة رأس المال ومؤشرات إنشاء القيمة، أداء المؤسسات الجزائرية**، بدون مجلد، العدد 2، 2013، ص: 129.

$$MVA = \sum_{i=0}^{\infty} \frac{MVA_i}{(1+K)^i}$$

2.2. القيمة المضافة للمساهمين(SVA) shareholder value added

تمثل الأرباح الاقتصادية الناتجة عن الأعمال التجارية التي تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من العائد، من قبل مقدمي ر أس المال، والقيمة المضافة تعني أن يكون صافي التدفقات النقدية يتجاوز التكلفة الاقتصادية لرأس المال وإنتاج أرباح تشغيلية، والذي يحسب بالعلاقة التالية:

SVA=NOPAT − (Capital*WACC):

3.2. القيمة الاقتصادية المضافةEVA :

يعتبر هذا المؤشر دليل على قيام المسيرين بتعظيم القيمة للمساهمين في المؤسسة، وهو يشبه المفهوم المحاسبي للدخل المتبقي(residual income) ، إلا أنه يقوم على فكرة الربح الاقتصادي، وذلك من منطلق أن المساهمين يتوقعون تعويض تكلفة رأس المال المستثمر في المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة – تكلفة رأس المال المستثمر

أي: EVA=NOPTA − (WACC Employed capital)

يقصد بصافي ربح العمليات بعد الضريبة، ربح العمليات مطروحا منه الضريبة ولكن قبل الأخذ في الحسبان تكاليف التمويل، والتكاليف غير النقدية (الاهتلاك)، وبالتالي يشير صافي ربح العمليات إلى الدخل المتبقي المتولد من رأس المال المستثمر في المنشأة أما تكلفة رأس المال، فهي التكلفة التي تتحملها المنشأة لاستخدام رأس المال وهي تتضمن الفائدة على السندات (القروض) وتكلفة أموال الملاك.

تتمثل الفكرة الأساسية لأسلوب القيمة الاقتصادية المضافة في الاعتماد على الربح الاقتصادي وليس الربح المحاسبي، حيث تتحرك قيمة المنشأة ارتفاعا وهبوطاً تبعا للربح الاقتصادي لها، والواقع أن حساب الربح الاقتصادي يقتضي رسملة هذه النفقات لأنه سيترتب عليها منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة وتمتلئ القائمة بالعديد من التعديلات للتحول من الربح المحاسبي إلى الدخل الاقتصادي، والتي تتعلق بالعديد من العناصر مثل الاهتلاك، الأرباح والخسائر الرأسمالية والاحتياطات، الفروق الضريبية...إلخ.[2]

[1] – عباسي صابر، دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[2] – محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، بدون طبعة، الدار الجامعية، 2006، ص: 492.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة

سيتم من خلال هذا المبحث عرض موجز للدراسات التي سبق وأن عالجت موضوع الدراسة محل البحث أو احتوت جزء منه.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

يعرض هذا المطلب جملة من الدراسات السابقة لموضوع الدراسة محل البحث المدروسة باللغة العربية.

أولا: الأطروحات والمذكرات

1. دراسة بومعراف فطمة الزهراء، أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتورا في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2019/2018.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي في الوقت الراهن كبديل لعملية القياس بالتكلفة التاريخية وأهميتها في اتخاذ القرارات المالية، وللإحاطة بجوانب الموضوع وللإجابة على إشكالية الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي إلى جانب المنهج التحليلي في جمع المعلومات الأساسية لتكوين صورة متكاملة حول موضوع الدراسة وتحليل النتائج المتحصل عليها، في حين تم اعتماد المنهج الرياضي في الجانب التطبيقي من الدراسة كأساس لتحليل القوائم المالية للمؤسسة المدروسة، من خلال احتساب قيمتها العادلة ومختلف المؤشرات المالية بكل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ومن خلال ذلك توصلت الدراسة إلى أن منهج القيمة العادلة يؤثر على عملية تقييم الأداء المالي وبالتالي تأثيره على القرارات المالية للمؤسسة.

2. دراسة بن حمو عصمت محمد، طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخوصصة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2015-2016.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان إيجابيات، سلبيات وحدود تطبيق كل المقاربات وطرق التقييم الممكن تطبيقها على المؤسسات الاقتصادية الراغبين في خوصصتها، وأي الطرق والمقاربات يمكن اعتمادها في تحديد القيمة العادلة وأهمية بورصة القيم المنقولة في تحديد هذه القيمة للمؤسسة المدرجة في البورصة والراغبين في خوصصتها، ومن أجل الوصول للهدف المنشود اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال سرد المفاهيم المؤطرة لاستراتيجية الخوصصة في الجزائر والحصيلة المتحصل عليها، كما تم اعتماد المنهج الكمي كأساس في الجانب التطبيقي من الدراسة من خلال تحديد القيمة العادلة للمؤسسات موضع التربص بالاعتماد على مجموعة من الطرق والمقاربات المستخدمة في تقييم المؤسسات، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج مفادها أن تعدد وتنوع طرق التقييم يجعل من عملية تحديد القيمة العادلة للمؤسسة الراغبين في خوصصتها أمر عسير، وذلك بسبب التباين في القيم والنواتج المتحصل عليها إلى جانب صعوبة أو استحالة تطبيق بعض المقاربات بسبب عدم توفر المعلومات الأساسية في ظل تراجع مستوى

الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وكذلك عدم كفاءة الأسواق المالية وشح المعلومات عن الأدوات المالية بالمؤسسات المدرجة.

ثانيا: المقالات والملتقيات

1. عائشة موسى محمد يوسف، أثر الاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي على جودة المعلومات المالية، مجلة الدراسات العليا، المجلد06، العدد23، جامعة النيلين،2016.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الربح المحاسبي والربح الضريبي وجودة المعلومات المحاسبية من ناحية نظرية، ثم التطبيق العملي لمعرفة أثر الاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي على جودة المعلومات المالية، لتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، كما تم جمع المعلومات من مصادرها الأولية والثانوية من المراجع والدراسات السابقة والمنشورات في الأنترنت والاستبانة الموزعة على عينة من المحاسبين والمراجعين بقطاع البنوك التجارية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، حيث قام الباحث بتوزيع 75 استبانة وتم استرجاع 69 استبانة بنسبة 92% وبعد الفحص تبين أن هناك ثلاثة استبانات غير مكتملة تم استبعادها، وبذلك أصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 66 استبانة أي ما نسبته88% تم تحليل بياناتها، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج مفادها وجود اختلاف معنوي بين الربح المحاسبي والربح الضريبي هذا الاختلاف يؤثر على جودة معلومات القوائم المالية وبالتالي قرارات المستخدم لتلك المعلومات.

2. دراسة شنوف شعيب وزاوي أسماء، دور محاسبة القيمة في الأزمة المالية العالمية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر2009،مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2009.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين أسلوب القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية وفيما إذا كان هذا الأسلوب عامل مساعد أو أنه السبب لهذه الأزمة، إلى جانب معرفة فيما إذا كان الأسلوب الأكثر ملائمة في التنبؤ بخطر الإفلاس من التكلفة التاريخية في ظل هذه الأزمة، وهل أن تعليق العمل بأسلوب القيمة العادلة يلقى تأييد وما إذا كان هذا القرار سيزيد من موثوقية البيانات التي تحتويها القوائم المالية، وللإجابة على إشكالية الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق لبعض الآراء العالمية حول الأزمة المالية العالمية وموقف إجراءات لجنة ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية بشأن هذا، حيث تم استخدام استبيان لجمع بيانات الدراسة تم توزيعها على عينة شملت المدراء الماليون، الوسطاء الماليون ومدققي الحسابات، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن أسلوب القيمة العادلة لم يكن السبب في حدوث الأزمة المالية العالمية كما أن العدول عن تطبيقه ليس الحل الأنسب ولا المعالج لأثار هذه الأزمة ولا استبداله بمنهج التكلفة التاريخية كان الأصح في التنبؤ بخطر الإفلاس.

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

يعرض من خلال هاذا المطلب دراستين من الدراسات السابقة باللغة الأجنية.

1. Study uf Alfatih Alami Abdalrahim Elfaki, Suleiman Musa Elzain Hammad, The Impact of The Application of Fair Value Accounting on The Quality of Accounting Information, An Empirical Study on a Group Companies Listed on The Khartoum Stock Exchange, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol.5, No.1, HRMARS, 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية، ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات، حيث تم من خلال الدراسة إجراء دراسة على مجموعة من المحاسبين ومدققي الحسابات والمديرين لمجموعة من البنوك ومؤسسات الاستثمار المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، حيث تم توزيع استبيان لعينة الدراسة من 105 وتم تحليلها باستخدام برنامج (spss)، فتوصل الباحثان لجملة من النتائج أهمها، في مساهمة القيمة العادلة في توفير معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية التي تساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة وفي الوقت المناسب، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تطبيق القيمة العادلة ومدى ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وبين تطبيق القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية، كما أن القيمة العادلة تمكن من إجراء مقارنة بين المؤسسات في نفس النشاط حتى في فترات التي تمتاز بتقلبات أسعار الأسهم.

2. Study uf Choy & Ying, Fair Value as relevant metric ; Atheoretical Investigation

في هذ الدراسة تم عرض نبذة تاريخية للنقاش المتعلق بالتكلفة التاريخية والقيمة العادلة وأهم المعايير المحاسبية التي تدعو لاستخدام سعر السوق كأساس لقياس القيمة العادلة، وبحث كيفية بناء نموذج اقتصادي لاستخدام القيمة العادلة كطريقة للتقييم وما أثرها على المحتوى المعلوماتي وكيفية استفادة المستخدمين منها للتنبؤ بقيمة الشركة المستقبلية، اضافة الى ذلك ان الدراسة قد استخدمت طريقة المحاكاة ليوضح بأن الربح المحاسبي المفصح عنه يعطي اشارة صادقة للربح الإقتصادي في ظل ظروف معينة وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأييد كبير من موظفي الدولة ورجال الأعمال على استخدام القيمة العادلة في تقييم الأصول.

المطلب الثالث: مقارنة ومناقشة الدراسات السابق

سيتم من خلال هذا المطلب إجراء مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة محل البحث ليتم بذلك الانتقال لتحديد ما تقدمه الدراسة المبحوثة من قيمة مضافة لم تشهدها الدراسات السابقة.

أولا: مقارنة الدراسة محل البحث بالدراسات السابقة

يوضح الجدول الموالي مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة محل البحث.

الجدول رقم (1): مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة محل البحث.

أساس التشبيه	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الأولى	تمثلت أوجه التشابه بين الدراسة محل البحث والدراسة السابقة في: الطريقة: اعتمدت كلتا الدراستين على دراسة حالة طريقة للقيام بالدراسة. الأدوات: اعتمدت الدراسة محل البحث على مختلف المستندات القوائم المالية هذا ما اعتمدت عليه الدراسة السابقة. المنهج: اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي.	تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة محل البحث الهدف هدفت الدراسة السابقة إلى إبراز أهمية الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي كبديل للقياس في الوقت الراهن و أهميتها في اتخاذ القرارات المالية، في حين هدفت الدراسة محل البحث معرفة كيف يساهم الربح الجبائي المحسوب من الربح المحاسبي وفق القيمة العادلة في تحديد مؤشرات القيمة التي تصلح لتحديد قيمة المؤسسة في حال اعتماد القيمة العادلة.
الدراسة الثانية	أوجه التشابه بين الدراستين الطريقة: اعتمدت كلتا الدراستين على دراسة حالة طريقة للقيام بالدراسة. المنهج: اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري.	أوجه الاختلاف بين الدراستين الهدف هدفت الدراسة السابقة إلى الوصول إلى نتيجة مفادها أي المقاربات و طرق التقييم الممكن تطبيقها على المؤسسة الاقتصادية الراغبين في خوصصتها يمكن اعتمادها في تحديد القيمة العادلة للمؤسسة المدرجة في البورصة والراغبين في خوصصتها، في حين هدفت الدراسة محل البحث إلى تحديد أي الطرق والمؤشرات المناسبة لتحديد قيمة المؤسسة الاقتصادية في ظل اعتماد القيمة العادلة كأساس للتقييم.

الدراسة الثالثة	تمثلت أوجه التشابه بين الدراسة محل البحث والدراسة السابقة في : المنهج: اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي.	تمثلت أوجه الاختلاف فيما يلي : المنهج: اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي كمنهج إضافي عن المناهج المعتمدة في الدراسة محل البحث الهدف: هدفت الدراسة السابقة إلى معرفة أثر الاختلاف بين الربح المحاسبي والضريبي على جودة المعلومات المحاسبية، في حين هدفت الدراسة محل البحث على معرفة أثر الربح الجبائي المحسوب من الربح المحاسبي وفق القيمة العادلة على مؤشرات القيمة المناسبة لتحديد قيمة المؤسسة. الطريقة: اعتمدت الدراسة السابقة على الاستبانة، في حين اعتمدت الدراسة محل البحث على دراسة. -الأدوات: اعتمدت الدراسة السابقة على برامج ونماذج إحصائية.
الدراسة الرابعة	تمثلت أوجه التشابه بين الدراسة محل البحث و الدراسة السابقة في : المنهج: اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي.	تمثلت أوجه الاختلاف فيما يلي : الهدف: هدفت الدراسة السابقة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين القيمة العادلة و الأزمة العالمية و فيما اذا كان هو وراء حدوثها إلى جانب معرفة ما إذا كان الأسلوب الأكثر ملائمة من التكلفة التاريخية في التنبؤ بخطر الإفلاس، في حين هدفت الدراسة محل البحث على معرفة أثر تطبيق القيمة العادلة في تحديد الربح الجبائي على مؤشرات القيمة المناسبة لتقييم المؤسسة. الطريقة: اعتمدت الدراسة السابقة على الاستبانة، في حين اعتمدت الدراسة محل البحث على دراسة حالة.
الدراسة الخامسة		تمثلت أوجه الاختلاف فيما يلي : الهدف: هدفت الدراسة السابقة إلى معرفة أثر القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات، في حين هدفت الدراسة محل البحث على معرفة أثر تطبيق القيمة العادلة في تحديد الربح الجبائي على مؤشرات القيمة المناسبة

		لتقييم المؤسسة. الطريقة: اعتمدت الدراسة السابقة على الاستبانة، في حين اعتمدت الدراسة محل البحث على دراسة. -الأدوات: اعتمدت الدراسة السابقة على برامج ونماذج إحصائية.
الدراسة السادسة	المنهج: اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري.	تمثلت أوجه الاختلاف فيما يلي : الهدف: هدفت الدراسة السابقة إلى البحث عن نموذج اقتصادي لإستخدام القيمة العادلة كطريقة للتقييم ومعرفة أثرها على المحتوى المعلوماتي وكيفية استفادة المستخدمين منها للتنبؤ بقيمة المؤسسة المستقبلية، في حين هدفت الدراسة محل البحث على معرفة أثر تطبيق القيمة العادلة في تحديد الربح الجبائي على مؤشرات القيمة المناسبة لتقييم المؤسسة. الطريقة: اعتمدت الدراسة السابقة على طريقة المحاكاة، في حين اعتمدت الدراسة محل البحث على دراسة.

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على الدراسات السابقة والدراسة محل البحث.

ثانيا: القيمة المضافة للدراسة محل البحث

استخلاصاً من مقارنة الدراسات السابقة والدراسة محل البحث تقدم هذه الدراسة موضوع الدراسة الذي يربط بين الربح الجبائي والقيمة العادلة وقيمة المؤسسة الاقتصادية من خلال اعتماد القيم الاقتصادية المحينة لعكس القيمة العادلة واعتمادها هي الأخرى في احتساب الربح الجبائي وبالتالي انعكاس ذلك على مؤشرات قيمة المؤسسة الاقتصادية المناسبة في هذه الحالة، بالإضافة إلى الجانب النظري لمتغيرات الدراسة كقيمة مضافة.

خلاصة الفصل:

يتلخص ما تم عرضه في هذا الفصل في أن المحاسبة المالية تعتمد على النظام المحاسبي المالي لتنظيم المعلومات المالية للخروج بنتيجتها والتي تعبر إما عن ربح أو خسارة، وهذه المخرجات تعتبر الأساس المعتمد من قبل مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات ومن بين أهم الأطراف المستفيدة نجد الإدارة الجبائية التي تعتمد عليها لتحديد الربح الجبائي وذلك في حال تحقيق المؤسسة لنتيجة تعبر عن ربح محاسبي، إذ أن الربح الجبائي يختلف عن سابقه باعتباره يعتمد على القوانين الجبائية في إعداده، فيتم إجراء تعديلات على الربح المحاسبي حسب ما تمليه القواعد الجبائية، كما أن تقديم معلومات مالية محاسبية تعبر بصورة صادقة تعكس مركزها المالي يعتبر من الأهداف التي تسعى المؤسسات لتحقيقها، ومع مرور الزمن أظهر التقييم بأسوب التكلفة التاريخية أنه لم يعد قادر على إعطاء معلومات ملائمة لمستخدميها، نتيجة لقصور هذا الأسلوب تم التوجه نحو اعتماد أسلوب القيمة العادلة، الذي يسعى للرفع من جودة المعلومات المعروضة بالقوائم المالية، إلا أنه هو الأخر لم يسلم من الانتقادات أهمها أنه أسلوب يعبر عن سعر الخروج ما يجعل الميزانية في حالة تصفية وهذا يتنافى مع فرض الاستمرارية حيث أن هدف الاستمرارية مرهون بتعظيم قيمتها، كما أن مفاهيم القيمة تختلف بالاختلاف القائم بالتقييم وتوقيت التقييم وغيرها من العوامل، لذلك نجد عدة أنواع للقيمة، وهناك مصدرين لخلق القيمة في المؤسسة يتمثل الأول في زيادة تمييز المؤسسة عن منافسيها من خلال عدة محددات، أما الثاني فيتمثل في تخفيض تكاليفها، وألية التقييم تعتمد عدة أليات ومؤشرات مختلفة منها ما هو محاسبي ومنها ما هو اقتصادي في تحديد مختلف القيم التي تعكس قيمة المؤسسة الخاضعة للتقييم.

الفصل الثاني :

أثر القياس بالقيمة العادلة للربح الجبائي على قيمة مؤسسة تحويل المعادن sotramet

تمهيد:

بعدما تطرقت الدراسة في الفصل الأول إلى الأطر النظرية لمتغيرات موضوع الدراسة والمواضيع ذات العلاقة بها، ستتطرق الدراسة من خلال هذا الفصل إلى محاولة إسقاط الجانب النظري على مؤسسة sotramet بخميس مليانة، حيث سيتم عرض بياناتها المالية والمعدة بالقيمة الدفترية واستخراج الربح المحاسبي والجبائي وفقها، ومن ناحية أخرى سيتم إعادة تقييم بياناتها بالقيمة العادلة واحتساب الربح المحاسبي والجبائي وفق هذه الأخيرة، كما سيتم تحديد قيمة المؤسسة باستخدام مؤشرات ونماذج التقييم ليتم في الأخير الخروج بنتيجة مفادها أي المؤشرات المناسبة لتحديد قيمة المؤسسة في ظل اعتماد القيمة العادلة كأسلوب في التقييم، وللوصول إلى الهدف المنشود تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بمجتمع الدراسة وطرق وأدوات تحصيل البيانات.

المبحث الثاني: تحديد وتطبيق القيمة العادلة على بيانات المؤسسة وأثرها على الربح الجبائي وانعكاس ذلك على مؤشرات تقييم المؤسسة .

المبحث الأول: التعريف بمجتمع الدراسة وطرق وأدوات تحصيل البيانات

سيتم من خلال هذا المبحث التعريف بمؤسسة تحويل المعادن sotramet، والطرق والأدوات المعتمدة في جمع البيانات وتحليلها لمعالجة الإشكالية المطروحة.

المطلب الأول: تقديم عام لمؤسسة تحويل المعادن " SOTRAMET "

تعتبر مؤسسة تحويل المعادن SOTRAMET مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري خاص بالصناعات الثقيلة، الواقعة بخميس مليانة، للتعريف أكثر بهذه المؤسسة تعرض هذه الدراسة من خلال هذا المطلب لمحة تاريخية عنها وتقديم تعريف أكثر تفصيلاً إضافة إلى عرض بنيتها التنظيمية وموقعها الجغرافي وتوضيح أهدافها.

أولاً: لمحة تاريخية عن مؤسسة تحويل المعادن " SOTRAMET "

بدأت المؤسسة كوحدة واحدة متمثلة في ورشة تقوم بأعمال السباكة، التي يعود تاريخها إلى المخطط الرباعي الأول بأمر3869 المؤرخ في 197/01/25، ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بناءً على المرسوم الوزاري رقم 4964/ م ع و م المؤرخ في 1979/05/26 والمنفذ للمداولة المؤرخة في 1975/04/29 للمجلس السبعي الولائي بشلف المتضمن إنشاء مؤسسة تحويل المعادن بخميس مليانة، ثم القرار الوزاري 46/91 DEL المؤرخ في 1976/09/28 والمحدد لشروط نشأة تنظيم وعمل المؤسسة وحدد نشاطها بفرع الصناعات الثقيلة والمختصرة في اسم " SOTRAME ".

للإشارة فإنه في سنة 2016 تحولت هذه المؤسسة من طرف وزارة المالية تحت رقم 414 من سجل العقود الإدارية لسنة 2016 من طرف مديرية أملاك الدولة لمدينة الجزائر، بحيث يتضمن العقد الإدماج والامتصاص لسبعة مؤسسات عمومية اقتصادية ضمن المؤسسة العمومية الاقتصادية – شركة ذات أسهم – والمسمات " ديفا ندوس الأثاث والبناء المعدني " EPE/divin dus mobilier et construction métallique, spa " وأصبح اسمها المختصر كما يلي " MCM SOTRAMET ".

ثانيا: التعريف بمؤسسة تحويل المعادن " SOTRAMET "

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، وهي من أهم المؤسسات المنشأة من طرف ولاية عين الدفلى، والمتواجد مقرها بخميس مليانة.

بمأن نشاط المؤسسة يقتصر على الصناعات الثقيلة، تقوم هذه المؤسسة بتزويد المناطق المجاورة للولاية بكل الوسائل الخاصة بالقطاعات الأتية:

- ✓ القطاع الفلاحي: بحيث معظم منتجات هذه المؤسسة تنصب في هذا القطاع نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه في الاقتصاد؛
- ✓ قطاع السكن: نسبة استفادة هذا القطاع من المنتجات أقل مقارنة بالقطاع الأول؛
- ✓ القطاع العمومي الخاص بقطاع الطرقات: والذي يلقى اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة خاصة إنشاء طرق جديدة، أما نقل المواد الخام فمعظم المؤسسات الخاصة تعتمد على منتجات مؤسسة تحويل

المعادن من أجل نقل الموارد البترولية ومشتقاتها كالبنزين، وبذلك تعتمد على الخزانات والمقطورات باختلاف أحجامها التي تقوم المؤسسة بإنتاجها مما زاد الحاجة إلى طلب هذه المنتجات لمختلف القطاعات.

بلغ عدد عمالها خلال شهر فيفري 2020، 69 عاملاً موزعة كما يلي:

- مجموع عقود العمل غير محددة المدة: CDI 53؛
- مجموع عقود العمل محددة المدة: CDD 15؛
- مجموع عقود العمل المدعمة: CTA 01.

ثالثا: الموقع الجغرافي لمؤسسة تحويل المعادن " SOTRAMET "

تقع مؤسسة تحويل المعادن ببلدية خميس مليانة التابعة لولاية عين الدفلى، يحدها شمالاً خط السكة الحديدية شرق غرب، الرابط بين ولاية عين الدفلى وبلدية خميس مليانة، ولاية البليدة ومدينة الجزائر، مما يساهم في نقل المنتجات وتزويد معظم ولايات الوطن بها، كما يحدها من الغرب مصنع الزجاج ومن الشرق مؤسسة صناعة المواد الحمراء.

تتربع المؤسسة على مساحة تقدر ب27800 م^2 منها 5854 م^2 مغطاة والباقي شاغرة.

رابعا: أهداف مؤسسة تحويل المعادن " SOTRAMET "

أي مؤسسة اقتصادية لها أهداف من وراء إنشاءها تسعى لتحقيقها من أجل تنمية نشاطها، ومؤسسة تحويل المعادن كغيرها من المؤسسات لديها أهداف تسعى لتحقيقها نوجزها كما يلي:

- تسيير وتنمية نشاطاتها الإنتاجية؛
- ضمان بيع منتجات في إطار الأهداف المسطرة والالتزام بتعهداتها؛
- ضمان التموين للتمكن من توفير الموارد الضرورية للإنتاج؛
- تحسين النوعية لضمان جودة أكبر للإنتاج؛
- نيل رضا الزبون من خلال إعداد برامج تموين لتوفير المنتجات الضرورية؛
- التعاون مع الهياكل والمؤسسات التي لها علاقة بصناعة وتحويل المعادن؛
- توسيع شركة المنتجات الموزعة وبالتالي التعامل مع موردين وزبائن جدد؛
- تحقيق أقصى الأرباح أي مضاعفة رقم الأعمال؛
- المساهمة في تموين الشركات لإنجاز مباني تحتية على المستوى الوطن.

خامسا: عرض ودراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة تحويل المعادن " SOTRAMET "

يعد الهيكل التنظيمي الأساس في أي مؤسسة الذي منه تتفرع وتظهر مصالحها ومعالمها وعلى ضوئه تتوزع المهام والمسؤوليات والأدوار بين المصالح ومن خلاله تتحدد الصلاحيات وتنشط المؤسسة بوجود

التناسق بين مختلف المصالح وصولا للأهداف المسطرة، لذا سيتم التطرق إلى عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة تحويل المعادن وبيان تعريف المصالح المشكلة له ودور كل منها في المؤسسة.

1. عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تضم مؤسسة تحويل المعادن عدة مصالح ووظائف إدارية يوضحها المخطط الموالي:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة تحويل المعادن " SOTRAMET "

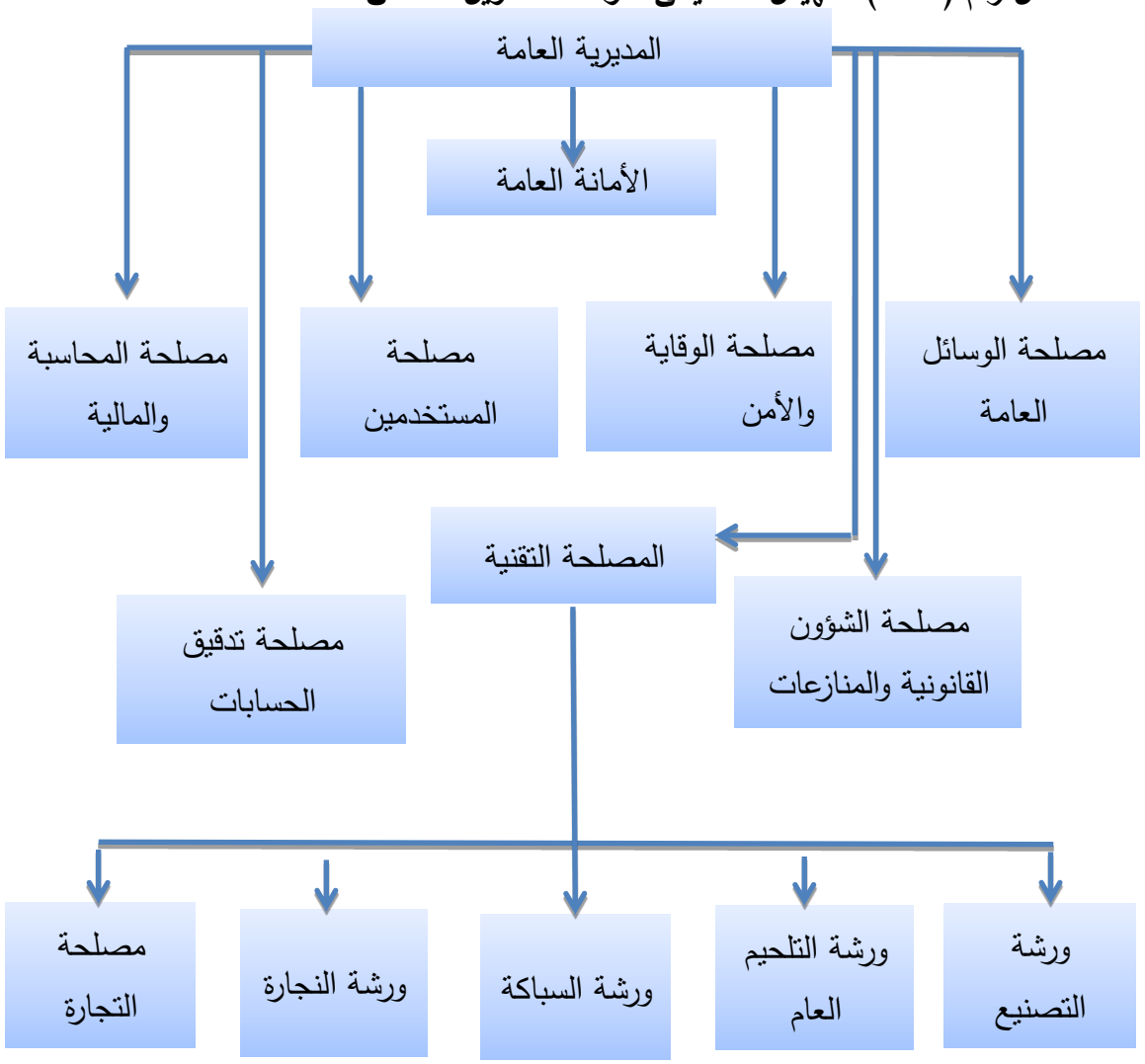

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

2. دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يتعلق الهيكل التنظيمي بالجانب التنظيمي المعتمد من قبل المؤسسة وتصميم هذا الهيكل يرتبط بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة كما يحدد العلاقة بين مختلف المصالح والأقسام ومراكز اتخاذ القرار ومركز تنفيذها وهو تغير مستمر وذلك بسبب التحويلات الاقتصادية التي عرفتها المؤسسة منذ بداية نشاطها.

- **المديرية العامة:** هي من أهم الأقسام المكونة لإدارة المؤسسة والمحرك الرئيسي لها، فهي مصدر القرارات التي تسير عليها المؤسسة، تتمثل في التنسيق بين المصالح المكونة لها.
- **الأمانة العامة:** تقوم بالأعمال الإدارية المتعلقة بالمدير، كضبط المواعيد، استقبال وإرسال الوثائق، البريد الوارد...إلخ.
- **مصلحة المحاسبة والمالية:** تقوم هذه المصلحة بتقديم الميزانية الختامية الإجمالية وتحرير التقرير المتعلقة بإخراج الإدخالات وكذا مراقبة الميزانية.
- **مصلحة المستخدمين:** هي المصلحة التي تقوم بتسيير ومراقبة الموارد البشرية وكذلك إعداد المخططات التكوينية وتضم هذه المصلحة:
  - **دائرة المستخدمين:** تظم كل ما يتعلق بحقوق وواجبات العمال من أجور، عطل، واحترام القوانين؛
  - **دائرة الشؤون الاجتماعية:** تقوم بجميع الإجراءات الاجتماعية كالتقاعد والضمان الاجتماعي؛
  - **دائرة التكوين:** تقوم بتكوين العمال والإطارات وهذا من أجل التطور التكنولوجي.
- **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات:** تمثل السلطة القانونية للمؤسسة وتقوم بالمهام التالية:
  - تمثيل المؤسسة أمام الهيئات الرسمية (مفتشية العمل، أعمال إدارية مع المحاكم) والهيئات القضائية؛
  - تقديم المعلومات والوثائق للمحامي من قبل المؤسسة لتكفل بملفات النزاعات القانونية أمام المحاكم؛
  - إعلام مدير المؤسسة بمستجدات مسيرة الملفات في المحاكم ليتمكن من أخذ القرار المناسب.
- **المصلحة التقنية:** تتدرج تحت إدارتها عدة فروع تتمثل في:
  - **مصلحة التجارة:** تهتم بالبحث عن الزبائن، وتنسيق وتوجيه العمليات التجارية كالبيع والشراء.
  - **ورشة التلحيم العام:** تقوم بإنتاج نقل العربات، نقل النفايات المصنفة كما يلي:
    - ✓ مقطورة قلابة للأوساخ 4 $م^3$؛
    - ✓ مقطورة قلابة فلاحية 4000 كغ؛
    - ✓ عجلة يدوية لرمي الأوساخ؛
    - ✓ عجلة يدوية للبناء.
  - **ورشة السباكة:** من ضمن منتجاتها ما يلي:
    - ✓ سداد ثقيل للطرقات نوع 850/850؛
    - ✓ سداد خفيف للطرقات نوع 800/800؛

- ✓ سداد خفيف من نوع 500/500؛
- ✓ قضبان مسطحة من نوع 600/600؛
- ✓ قضبان مسطحة من نوع 500/500؛
- ✓ قضبان مسطحة من نوع 400/400؛
- ✓ حافة الرصيف.

- **ورشة النجارة:** من ضمن منتجاتها الأثاث المنزلي من كل أنواعه، وتعتبر هذه الورشة كممون لورشة السباكة إذ تقوم بوضع نماذج خشبية على أساسها يتم استخراج الشكل النهائي للنموذج في ورشة السباكة كما أنها تزود المؤسسة بما تحتاج إليه من طاولات، كراسي...إلخ.

➢ **مصلحة الوسائل العامة:** بعد تغير الهيكل التنظيمي تم دمج مصلحة الحضيرة، الصيانة وخراطة حيث كانت مصنفة ضمن مصلحة الوقاية والأمن في مصلحة واحدة، هذه المصلحة هي المسؤولة عن عمليات الشراء أي تعمل على تموين الورشات والمصالح بمختلف المواد الأولية الضرورية للإنتاج، أما مصلحة الحضيرة الصيانة والتصنيع فهي مكلفة بتجاوز كل الأخطاء والعمال التي تتعرض لها تجهيزات وألات الإنتاج ومن حمايتها من التلف وهي على ورشتين:

- **ورشة الميكانيك العام:** تقوم بصيانة الآلات والمعدات الميكانيكية.
- **ورشة التصنيع والخراطة:** تقوم بصيانة القطيعة الميكانيكية وتموين ورشة التلحيم لكل القطع الميكانيكية والفنية.

➢ **مصلحة الأمن والوقاية:** يتمثل دورها أساسا في:

- حماية المؤسسة من تعرض التجهيزات إلى الإتلاف أو السرقة؛
- التحقق في القضايا التي تخص المستخدمين والتجهيزات من الأخطاء؛
- تطبيق القوانين الخاصة بالنظافة والأمن ومتابعتها.

➢ **مصلحة المحاسبة والمالية:** تعد هذه المصلحة من أهم المصالح في المؤسسة لما تقوم به من مهام ووظائف إذ تعتبر همزة وصل بين جميع المصالح في المؤسسة بحيث تقوم هذه المصلحة بتقديم الميزانية الختامية الإجمالية وتحرير التقارير المتعلقة بإخراج الإدخالات وكذا مراقبة الميزانية بحيث يكون هيكلها التنظيمي كما يلي:

المطلب الثاني: طرق وأدوات تحصيل البيانات

توضح الدراسة من خلال هذا المطلب الطرق والأدوات المعتمدة في جمع البيانات التي تعد الداعم الأساسي في الإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

أولا: طرق جمع البيانات

تم اعتماد على نوعين من المصادر كطريقة في جمع أهم البيانات لتأصيل الجانب النظري من الدراسة وإعداد الدراسة التطبيقية اللازمة.

1. المصادر الرئيسية:

اعتمدت الدراسة على مصلحة المحاسبة والمالية كمصدر رئيسي للحصول على البيانات الداعمة لموضوع الدراسة والمعتمدة في عملية التحليل في الجانب التطبيقي على القوائم المالية الخاصة بمؤسسة sotramet المتعلقة بالسنوات 2016،2015،2018،2017، إلى جانب مختلف الوثائق الداعمة لموضوع الدراسة والمستخدمة في عملية التحليل.

2. المصادر الثانوية:

اعتمدت الدراسة كمصادر ثانوية لجمع بيانات من شأنها إثراء الجانب النظري والدراسات السابقة ومعلومات خاصة بمؤسسة التربص على الكتب والأبحاث العلمية، الرسائل الجامعية ومختلف المنشورات المتاحة ذات الصلة بموضوع الدراسة إلى جانب مذكرات مقدمة من مؤسسة التربص ومعلومات من عمال مصلحة المحاسبة والمالية للحصول على نظرة أكثر بخصوص المؤسسة وواقع الموضوع المبحوث لهذه الأخيرة.

ثانيا: الأدوات المعتمدة للدراسة:

استخدمت الدراسة جملة من الأدوات كأساس لتحليل الإشكالية المطروحة والوصول لنتائج تدعم صحة الفرضيات من عدمها وتوصيات ناتجة عن ملاحظات تتطلب ذلك، حيث تتمثل هذه الأدوات في القوائم المالية الخاصة بمؤسسة sotramet المتعلقة بالسنوات، 2015، 2016، 2017، 2018، إلى جانب مختلف الوثائق الداعمة لموضوع الدراسة والمستخدمة في عملية التحليل، إذ يتم من خلال هذه الأخيرة عرض كشوفات المؤسسة للتعليق على ما توضحه الأرقام الظاهرة بها باعتبارها تعكس مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطها، وبيان الربح المحاسبي الظاهر بقائمة المركز المالي والتعليق على ذلك كما سيتم حساب مختلف مؤشرات قيمة المؤسسة بالاعتماد على قوائمها المالية وتحديد قيمتها العادلة وتطبيق هذه الأخيرة على بيانات المؤسسة وبيان أثر ذلك على الربح الجبائي في حال تطبيق المؤسسة لهذا الأسلوب في عملية القياس من عدمه، وفي الأخير الخروج باستنتاجات حول مؤشرات القيمة التي تصلح للتعبير عن قيمة المؤسسة في حال اعتماد القيمة العادلة وهذا من شأنه إزالة الغموض الظاهر بالإشكالية المطروحة وعرض جملة من التوصيات.

المبحث الثاني: تحديد وتطبيق القيمة العادلة على بيانات المؤسسة وأثرها على الربح الجبائي وانعكاس ذلك على مؤشرات قيمة المؤسسة

سيتم من خلال هذا المبحث إجراء دراسة تطبيقية للموضوع على بيانات مؤسسة تحويل المعادن sotramet.

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين الربح الجبائي ومؤشرات القيمة وفق القيمة العادلة

خصص هذا المبحث لتحليل مختلف بيانات المؤسسة وفق ما يمليه موضوع الدراسة، من خلال عرض بيانات المؤسسة المستخدمة في عملية التحليل وإجراء مختلف عمليات الحساب والتعليق على النتائج المتحصل عليها.

أولاً: تقديم القوائم المالية للمؤسسة

سيتم عرض القوائم المالية الخاصة بمؤسسة sotramet والمتمثلة فيما يلي:

1- تقديم الميزانية المحاسبية المالية للمؤسسة لأربعة سنوات (من 2015 إلى 2018)

يوضح الجدول الموالية جانب أصول ميزانية مؤسسة sotramet للسنوات المعنية بالدراسة.

الجدول رقم (02): جانب أصول الميزانية للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018)

الأصول	2015	2016	2017	2018
الأصول غير الجارية				
التثبيتات المعنوية	189766.62	211666.62	154606.62	97546.62
التثبيتات العينية				
أراضي	307362672.00	307362672.00	307362672.00	307362672.00
مباني	53737444.65	47026224.99	43515740.70	39777961.81
الأصول الملموسة الأخرى	59406074.53	56798199.56	56025723.18	48253800.55
التثبيتات الجاري إنجازه	793785.29	1837183.86	2409422.46	2409422.46
التثبيتات المالية				
القروض وأصول مالية أخرى	5646807.83	2516295.77	1734176.33	1963197.66
ضرائب مؤجلة	1290666.38	1283244.52	1731815.47	1918407.67
مجموع الأصول غير الجارية	**428427217.30**	**417035487.32**	**412934156.56**	**401783008.77**
الأصول الجارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	57354562.06	73698200.80	99961011.76	119638843.28
زبائن	104616592.36	98155725.54	112359382.75	132657832.72
مدينون أخرون	1076539.90	990378.68	1698774.88	890264.95
الضرائب وما شابها	2040035.29	3746163.41	3677038.28	3191750.18
الخزينة	13978677.78	79895309.69	28656133.06	3818856.49
مجموع الأصول الجارية	**179066407.39**	**256485778.12**	**246352340.73**	**260197547.62**
المجموع العام للأصول	**607493624.69**	**673521265.44**	**659286497.29**	**661980556.39**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

- من خلال جانب الأصول لميزانية مؤسسة sotramet يمكن إدراج التعليقات الموالية

- **بالنسبة للأصول غير الجارية:** حققت المؤسسة فائض خلال السنوات كل السنوات المعروضة نتائجها، وكان المبلغ في تناقص طيلة هذه الفترة.
- **بالنسبة للأصول الجارية:** حققت المؤسسة فائض خلال السنوات (2015، 2016، 2017، 2018)، حيث أنه في سنة 2016 ارتفع المبلغ عن ما كان عليه في السنة الفارطة ، وفي سنة 2017 انخفض المبلغ، ليرتفع من جديد في سنة 2018.

يوضح الجدول الموالية جانب خصوم ميزانية مؤسسة sotramet للسنوات المعنية بالدراسة.

الجدول رقم (03): جانب خصوم الميزانية للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018)

الخصوم	2015	2016	2017	2018
رؤوس الأموال الخاصة				
رأس المال الصادر (حساب الاستغلال)	423640000.00	0.00	0.00	0.00
العلاوات والاحتياطات	38381872.24	0.00	0.00	0.00
فارق إعادة التقييم	57835407.06	0.00	0.00	0.00
النتيجة الصافية	8128729.80	0.00	-3695479.81	-2183016.31
رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من ج	-284506073.38	0.00	0.00	0.00
حصة الشركة المدمجة	0.00	241481705.38	232264588.78	227358615.97
مجموع رؤوس الأموال	**243479935.72**	**241481705.38**	**228569108.97**	**225175599.66**
الخصوم غير الجارية				
القروض والديون المالية	312328151.08	312328151.08	312328151.08	317362597.04
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقاً	20102852.61	20338397.68	21135494.70	21213085.96
مجموع الخصوم غير الجارية	**332431003.69**	**332666548.76**	**333463645.78**	**338575683.00**
الخصوم الجارية				
الموردون والحسابات الملحقة	26713882.48	25404588.48	20600674.93	21826868.50
الضرائب	262977.42	419381.00	771200.00	846880.00
الديون المدينة الأخرى	4605825.38	73549041.82	75881867.61	75552194.75
خزينة الخصوم	0.00	0.00	0.00	3330.48
مجموع الخصوم الجارية	**31582685.28**	**99373011.30**	**97253742.54**	**98229273.73**
المجموع العام	**607493624.69**	**673521265.44**	**659286497.29**	**661980556.39**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

- تدرج التعليقات الخاصة بجانب خصوم ميزانية المؤسسة فيما يخص العناصر المتضمنة كما يلي:

- بالنسبة لرؤوس الأموال الخاصة شكلت فائض خلال كل السنوات المعنية بالدراسة، حيث كانت قيمتها في تناقص خلال كل السنوات المعنية.
- بالنسبة للخصوم غير الجارية فإنها هي الأخرى في تزايد مستمر خلال كل السنوات المعنية، كما نلاحظ أن الديون طويلة الأجل تمثل نسبة مرتفعة.
- بالنسبة للخصوم الجارية فقد ارتفع مبلغها في سنة 2016 عن السنة الفارطة، كما انه انخفض في سنة 2017 وارتفع من جديد خلال سنة 2018.

2. تقديم جدول حساب النتائج للمؤسسة لأربعة سنوات (من 2015 إلى 2018)

يوضح الجدول الموالي جدول حساب النتائج لمؤسسة sotramet للسنوات المعنية بالدراسة

الجدول رقم (04): جدول حساب النتائج للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018)

البيان	2015	2016	2017	2018
إنتاج السنة المالية	158 332500.69	170204073.32	163386388.00	145428000.44
استهلاك السنة المالية	93496978.88	98382508.49	92827224.71	79496391.90
القيمة المضافة للاستغلال	64835521.81	71821564.83	70559163.29	65931608.54
إجمالي فائض الاستغلال	15146803.35	16385132.93	16720705.45	16372158.16
النتيجة العملياتية	8734430.57	4737476.18	-4145575.02	3175706.68
النتيجة المالية	-605700.77	-416235.12	-14387.89	-5545315.19
النتيجة العادية قبل الضرائب	8128729.80	4321241.06	-4159962.91	-2369608.51
مجموع المنتوجات للأنشطة العادية	163030808.70	173532540.89	164167666.81	152563234.60
مجموع الأعباء للأنشطة العادية	154902078.80	169376638.65	167863146.62	154746250.91
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	8128729.80	4155902.24	-3695479.81	-2183016.31
النتيجة غير العادية	0.00	0.00	0.0	0.00
صافي نتيجة السنة المالية	**8128729.80**	**4155902.24**	**-3695479.81**	**-2183016.31**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

- من خلال حساب النتائج لمؤسسة تحويل المعادن sotramet يمكن إدراج التعليقات الموالية

- نلاحظ بالنسبة لصافي نتيجة السنة المالية فإن المؤسسة حققت فائض في سنتي 2015 و2016، حيث أن النتيجة انخفضت في سنة 2016 عن نتيجة سنة 2015، أما في سنتي 2017 و2018 فقد حققت المؤسسة عجز في هذه النتيجة، وفي سنة 2018 فإن قيمة العجز انخفضت عن العجز المحقق في سنة 2017.

3. تقديم جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة لأربعة سنوات (من 2015 إلى 2018)

يوضح الجدول الموالية جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة لمؤسسة sotramet للسنوات المعنية بالدراسة.

الجدول رقم (05): قائمة التدفقات النقدية للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018)

البيان	2015	2016	2017	2018
تدفقات الأموال المتأتية من الأنشطة العملياتية				
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	0.00	246459638.59	142434149.50	131982752.91
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين	0.00	-115832308.97	-124598003.54	-102205782.14
المبالغ والرسوم المالية الأخرى	0.00	-668998.73	-304771.18	-941037.83
المبالغ المدفوعة للموظفين	0.00	-34845080.19	-32827079.52	-36715195.96
المبالغ المدفوعة للضرائب	0.00	-14113952.84	-14745521.00	-9006828.00
المبالغ المدفوعة للمنظمات الاجتماعية والتأمين	0.00	-12203253.44	-12804220.82	-10677308.21
الإنجاز على الحساب المتعلق بالأنشطة الاجتماعية	0.00	0.00	-1105804.36	-819200.00
المجموعات الداخلة من الوحدات	0.00	0.00	1409040.00	4978639.00
صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية (أ)	**0.00**	**68796044.42**	**-42542210.92**	**-23403960.23**
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار				
المدفوعات على عمليات الاستحواذ على الأصول ثابتة	0.00	-2879412.51	-8696965.71	-1445035.83
صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية (ب)	**0.00**	**-2879412.51**	**-8696965.71**	**-1445035.83**
تدفقات الأموال المتأتية من الأنشطة المالية	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**8389.01**
صافي التدفقات من الأنشطة المالية (ج)	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**8389.01**
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)	**0.00**	**65916631.91**	**-51239176.63**	**-24840607.05**
الخزينة والنقد المعادل عند الافتتاح	29398278.66	13978677.78	79895309.69	28656133.06
الخزينة والنقد المعادل عند الإغلاق	13978677.78	79895309.69	28656133.06	3815526.01
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**-15419600.88**	**65916631.91**	**-51239176.63**	**-24840607.05**
النتيجة	8128729.80	4155902.24	-3695479.81	-2183016.31
النتيجة	**-23548330.68**	**61760729.67**	**-47543696.82**	**-22657590.74**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

ملاحظة: فيما يخص قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة فإن مؤسسة تحويل المعادن sotramet لا تعتمد هذه الطريقة في إعدادها لقائمة التدفقات النقدية.

- من خلال قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة تحويل المعادن sotramet يمكن إدراج التعليقات الموالية

- نلاحظ أن التدفقات المتولدة من نشاط الاستغلال كانت قيمتها معدومة خلال سنة 2015، أما في سنة 2016 فقد حققت المؤسسة فائض في مقبوضاتها من نشاط الاستغلال قدره، في حين أن فإن المؤسسة

شهدت عجز في التدفق المتولد من هذا النشاط خلال سنتي 2017، 2018، في حين أن قيمة العجز في سنة 2018 انخفضت قيمتها عما كانت عليه في السنة الفارطة.

- نلاحظ أن التدفقات المتولدة من نشاط الاستثمار كانت قيمتها معدومة خلال سنة 2015، في حين أن المؤسسة شهدت عجز خلال كل السنوات المعنية، حيث أن قيمة العجز ارتفعت في سنة 2017 وعودت الانخفاض في سنة 2018 إلى مبلغ أقل مما كانت عليه في سنة 2016.
- نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة المالية معدومة خلال السنوات الثلاثة 2015،2016،2017، في حين حققت المؤسسة فائض من التدفقات المتأتية من الأنشطة المالية في سنة 2018 و ذلك بقيمة8389.01 دج.
- نلاحظ أن المؤسسة حققت عجز في خزينتها في كل من سنة 2015،2017،2018، في حين أنها حققت فائض في خزينتها في سنة 2016، حيث أن قيمة العجز في سنة 2015، ارتفعت بمبلغ معتبر لتحقق فائض في 2016 وتنخفض في سنة 2017 ليعود العجز من جديد والذي تحسنت قيمته في سنة 2018 مع بقاء المبلغ يعبر عن عجز.

ثانيا: تحديد الربح المحاسبي والربح الجبائي لمؤسسة SOTRAMET وفق القيم الدفترية

لقد تطرقت الدراسة نظريا إلى الأطر المحاسبية والأطر الجبائية لتحديد كل من الربح المحاسبي والربح الجبائي كما سيتم من خلال الدراسة التطبيقية سيتم تطبيق ذلك على بيانات مؤسسة تحويل المعادن Sotramet ونوضح ذلك فيما يلي:

1. تحديد الربح المحاسبي للمؤسسة انطلاقا من الميزانية المعدة وفق القيمة الدفترية

من خلال ميزانية المؤسسة المعروضة سابقا، يوضح الربح المحاسبي الظاهر بها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(06): الربح المحاسبي انطلاقا من الميزانية

البيان	2016	2017	2018
الربح المحاسبي	0.00	-3695479.81	-2183016.31

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على ميزانية مؤسسة sotramet المعد بالقيم الدفترية

- من خلال الربح المحاسبي المحسوب انطلاقا من الميزانية المعدة بالقيم الدفترية يمكن إدراج التعليقات الموالية:

- نلاحظ أن المؤسسة حققت نتيجة معدومة خلال سنة 2016 أي تحقيقها لربح محاسبي معدوم، أما في سنتي 2017 و2018 فحققت مؤسسة نتيجة سالبة ما يدل على تحقيقها لخسارة، في حين أن الخسارة انخفضت في سنة 2018.

2. تحديد الربح الجبائي للمؤسسة انطلاقا من الربح المحاسبي المعد وفق القيمة الدفترية

يعتمد في تحديد الربح الجبائي على الربح المحاسبي وذلك بإجراء تعديلات عليه حسب ما يتوافق والنظام الجبائي، وبالتالي يوضح الجدول الموالي الربح الجبائي المحسوب من الربح المحاسبي المعد وفق القيمة الدفترية:

الجدول رقم(07): الربح الجبائي للمؤسسة في حال اعتماد القيمة الدفترية كأساس للتقييم

البيان	2016	2017	2018
الربح المحاسبي	0.00	-3695479.81	-2183016.31
الربح الجبائي=1.05الربح المحاسبي	**0.00**	/	/

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج الربح المحاسبي بالقيمة الدفترية

- من خلال الربح الجبائي للمؤسسة انطلاقا من الربح المحاسبي المعد وفق القيمة الدفترية يمكن إدراج التعليقات الموالية:

- نلاحظ أن الربح الجبائي لسنة 2016 منعدم لانعدام الربح المحاسبي باعتبار أنه يشكل نسبة 1.05 من هذا الأخير فإنه ينعدم بانعدامه، أما في سنتي 2017 و2018 فلا وجود لربح جبائي لان المؤسسة حققت نتيجة خسارة أي أنها لم تحقق ربح محاسبي و بالتالي لا تفرض جباية على النتائج السالبة.

ثالثا. تطبيق القيمة العادلة على بيانات ميزانية مؤسسة sotramet

من خلال هذا العنصر ستعمد الدراسة إلى إعادة تقييم الأصول غير الجارية غير المالية بالقيم الاقتصادية المحينة لتعكس القيمة العادلة لها في حين أن باقي عناصر الميزانية لا تخضع للتقييم بالقيمة العادلة بعد الحصول على القيم العادلة سيتم اعتمادها في إعادة تشكيل قائمة المركز المالي للمؤسسة وذلك كما يلي:

1. تحديد القيمة العادلة للأصول غير الجارية غير المالية وفق القيمة الاقتصادية المحينة

يوضح الجدول الموالي القيم العادلة لعناصر الأصول غير الجارية المادية والمعنوية والمحدد وفق قيمها الاقتصادية المحينة التي تعكس قيمتها العادلة وذلك كما يلي:

القانون المعتمد في الحساب: $\frac{N-(N-1)}{(1.14)^{-1}} + \frac{N-1}{(1.14)^{-2}}$

الجدول رقم(08): تحديد القيمة العادلة للأصول غير الجارية غير المالية وفق القيمة الاقتصادية المحينة

البيان	2016	2017	2018
التثبيتات المعنوية	22758130,53	17625154,69	11120314,69
الأراضي	32817353027,3565	32817353027,3565	32817353027,3565
مباني	536098652	4960794442	4534687646
تثبيتات عينية أخرى	6474994750	6386932443	5500933263
التثبيتات الجاري إنجازها	203700513,6	253383418,4	257258056,9

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على قائمة المركز المالي لمؤسسة sotramet

- من خلال النتائج الظاهرة بالجدول يمكن إدراج التعليقات الموالية

- نلاحظ أن كل العناصر المدرجة بالجدول والمعاد تقيمها بالقيمة العادلة ارتفعت قيمها عن ما كانت عليه في حال تقييمها بالقيم الدفترية

2. إعادة تشكيل ميزانية مؤسسة sotramet بالقيمة العادلة

يوضح الجدول الموالي ميزانية المؤسسة المعاد عرضها بالقيم العادلة الخاصة بسنة 2016، 2017، 2018، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (09): جانب أصول الميزانية المعدلة للسنوات 2016، 2017،2018

الأصول	2016	2017	2018
الأصول غير الجارية			
التثبيتات المعنوية	227581.30,53	176251.54,69	111203.14,69
التثبيتات العينية			
أراضي	328173530.27,3565	328173530.27,3565	328173530.27,3565
مباني	53609896.52	49607944.42	45346876.46
تثبيتات عينية أخرى	64749947.50	63869324.43	55009332.63
التثبيتات الجاري إنجازها	2037005.13,6	2533834.18,4	2572580.56,9
التثبيتات المالية			
القروض وأصول مالية أخرى	2516295.77	1734176.33	1963197.66
غ.ج	1283244.52	1731815.47	1918407.67
ضرائب مؤجلة			
مجموع الأصول غير الجارية	**452597501.02,4865**	**447826876.65,4465**	**490104461.03,6465**
الأصول الجارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	73698200.80	99961011.76	119638843.28
زبائن	98155725.54	112359382.75	132657832.72
مدينون أخرون	990378.68	1698774.88	890264.95
الضرائب وما شابها	3746163.41	367703828	3191750.18
الخزينة	79895309.69	2865613306	3818856.49
مجموع الأصول الجارية	**256485778.12**	**246352340.73**	**260197547.62**
المجموع العام للأصول	**709083279.14,4865**	**694179217.38,4465**	**750302008.65,6465**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على قائمة المركز المالي ونتائج القيمة العادلة

- من خلال جانب الأصول للميزانية المعدة وفق القيمة العادلة يمكن إدراج التعليقات الموالية.

- بالنسبة للأصول غير الجارية نلاحظ أن قيمتها قد ارتفعت نتيجة التقييم بالقيمة العادلة أما باقي العناصر فلم تشهد تغير في قيمتها، أدى الارتفاع الذي شهدته الأصول غير الجارية المادية والمعنوية إلى الارتفاع في إجمالي أصول المؤسسة.

الجدول رقم (10): جانب خصوم الميزانية للسنوات 2016، 2017،2018

الخصوم	2016	2017	2018
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر (حساب الاستغلال)	0.00	0.00	0.00
	0.00	0.00	0.00
العلاوات و الاحتياطات	35562013.70,4865	31197240.28,4465	86138435.95,6465
النتيجة الصافية	241481705.38	232264588.78	227358615.97
حصة الشركة المدمجة			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**277043719.08,4865**	**263461829.06,4465**	**313497051.92,6465**
الخصوم غير الجارية			
القروض والديون المالية	312328151.08	312328151.08	317362597.04
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقاً	20338397.68	21135494.70	21213085.96
مجموع الخصوم غير الجارية	**332666548.76**	**333463645.78**	**338575683.00**
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات الملحقة	25404588.48	20600674.93	21826868.50
الضرائب	419381.00	771200.00	846880.00
الديون المدينة الأخرى	73549041.82	75881867.61	75552194.75
خزينة الخصوم	0.00	0.00	3330.48
مجموع الخصوم الجارية	**99373011.30**	**97253742.54**	**98229273.73**
المجموع العام للخصوم	**709083279.14,4865**	**694179217.38,4465**	**750302008.65,6465**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على قائمة المركز المالي ونتائج القيمة العادلة

- من خلال جانب الخصوم للميزانية المعدة وفق القيمة العادلة يمكن إدراج التعليقات الموالية

- نلاحظ من خلال جانب الخصوم لميزانية المؤسسة بعد إعادة التقييم بأسلوب القيمة العادلة فإن هذا الأخير كان له أثر على نتيجة المؤسسة في جانب الخصوم أما باقي العناصر فلم تتغير قيمها، حيث أن نتيجة المؤسسة شكلت فائض خلال السنوات (2016، 2017، 2018)، بعدما كانت النتيجة معدومة في سنة 2016 وسالبة في سنتي 2017 و2018 باعتماد المؤسسة للقيم الدفترية في إدراج عناصر كشوفها المالية.

رابعا: تحديد الربح المحاسبي والربح الجبائي لمؤسسة SOTRAMET وفق القيم العادلة

بعدما تم سابقا تحديد كل من الربح المحاسبي والربح الجبائي باعتماد الميزانية المعدة بالقيم الدفترية سيتم من خلال هذا العنصر تحديدهم انطلاقا من الميزانية المعاد تقييمها بالقيم العادلة يظهر ذلك.

1. تحديد الربح المحاسبي للمؤسسة انطلاقا الميزانية المعدة وفق القيمة العادلة

من خلال ميزانيات المؤسسة المعروضة سابقا بالقيم العادلة، يظهر الربح المحاسبي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(11): تحيد الربح المحاسبي انطلاقا من الميزانية المعدة وفق القيمة العادلة

البيان	2016	2017	2018
الربح المحاسبي	**3556201370,4865**	**3119724028,4465**	**8613843595,6465**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على ميزانية مؤسسة sotramet المعد بالقيم العادلة

- من خلال الربح المحاسبي المحسوب انطلاقا من الميزانية المعدة بالقيم الدفترية يمكن إدراج التعليقات الموالية:

- نلاحظ أن المؤسسة إذا اعتمدت أسلوب القيمة العادلة في التقييم ستحقق نتيجة موجبة خلال السنوات الثلاثة 2016، 2017، 2018، عوض النتيجة المعدومة التي حققتها المؤسسة في حال اعتمادها على القيمة الدفترية في سنة 2015، والنتيجة السالبة المحققة في سنتي 2017 و2018.

2. تحديد الربح الجبائي للمؤسسة انطلاقا من الربح المحاسبي المعد وفق القيمة العادلة

الجدول الموالي يوضح الربح الجبائي المحسوب من الربح المحاسبي المعد بالقيمة العادلة كما يلي:

الجدول رقم(12): الربح الجبائي للمؤسسة في حال اعتماد القيمة العادلة كأساس للتقييم

البيان	2016	2017	2018
الربح المحاسبي	35562013.70,4865	31197240.28,4465	86138435.95,6465
الربح الجبائي=1.05 الربح المحاسبي	37340114.39,01082	32757102.29,86882	90445357.75,42882

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج الربح المحاسبي بالقيمة العادلة

- من خلال الربح الجبائي للمؤسسة المحسوب من الربح المحاسبي وفق القيمة العادلة يمكن إدراج التعليقات الموالية:

- نلاحظ أن الربح الجبائي للمؤسسة يفوق الربح المحاسبي باعتباره يشكل نسبة 1.05 من هذا الأخير، في حين أن التغير بين السنوات لكل منهما كان بانخفاض المبلغ في سنة 2017 عن سنة 2016 وارتفاعه في سنة 2018 بمبلغ معتبر.

خامسا: اعتماد مؤشرات القيمة لتحديد قيمة مؤسسة sotramet في حال اعتماد القيمة العادلة.

ستتطرق الدراسة إلى حساب مؤشرات قيمة المؤسسة بالاعتماد على بياناتها المالية المعدة بالقيمة العادلة.

1. المؤشرات المحاسبية كأساس لتحديد قيمة المؤسسة

يوضح الجدول الموالي المؤشرات المحاسبية المعتمدة في تحديد قيمة المؤسسة

الجدول رقم (13): مؤشرات القيمة ذات الطبيعة المحاسبية في حال اعتماد القيمة العادلة

عائد السهم EPS= النتيجة الصافية للدورة العادية/ مجموع الأموال الخاصة			
البيان	**2016**	**2017**	**2018**
النتيجة الصافية للدورة العادية	4155902.24	-3695479.81	-2183016.31
مجموع الأموال الخاصة	27704371908,4865	26346182906,4465	31349705192,6465
عائد السهم EPS	**%1,50**	**%-1,40**	**%-0,69**
معدل العائد على الاستثمار ROI= نتيجة الاستغلال /مجموع الأصول			
البيان	**2016**	**2017**	**2018**
نتيجة الاستغلال	68796044.42	-42542210.92	-23403960.23
مجموع الأصول	70908327914,4865	69417921738,4465	75030200865,6465
معدل العائد على الاستثمار ROI	**%9,70**	**%-6,12**	**%-3,11**
معدل العائد على حقوق المساهمين ROE=صافي الربح /إجمالي حقوق المساهمين			
البيان	**2016**	**2017**	**2018**
صافي الربح	3556201370,4865	3119724028,4465	8613843595,6465
إجمالي حقوق المساهمين	0.00	0.00	0.00
معدل العائد على حقوق المساهمين ROE	/	/	/
توزيعات السهم DPS= نتيجة الدورة N- احتياطات الدورة N+1			
البيان	**2016**	**2017**	**2018**
نتيجة الدورة N	3556201370,4865	3119724028,4465	8613843595,6465
احتياطات الدورة N+1	0.00	0.00	/
توزيعات السهم DPS	**3556201370,4865**	**3119724028,4465**	**لا يوجد**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات المؤسسة بعد إعادة الميزانية بالقيمة العادلة

- من خلال نتائج مؤشرات القيمة المحاسبية يمكن إدراج التعليقات الموالية:

- نلاحظ أن ربحية السهم في سنة 2016 شكلت نسبة ضعيفة جدا 1,50% في حين انخفضت النسبة إلى نسبة سالبة قدرت ب 1,40- % في سنة 2017، حيث أن ربحية السهم بقيت سالبة في سنة 2018 إلا أنها انخفضت بفارق 0,71% عن السنة الماضية فكانت 0,69-%.
- نلاحظ أن المؤسسة حققت معدل عائدها على الاستثمار لسنة 2016 حققت بنسبة 9,70% من عملياتها الاستغلالية، في حين أن عمليات الاستغلال حققت عجز خلال سنتي 2017 و2018، قدرت نسبة العجز في سنة 2017 ب6,12-%، ي سنة 2018 فإن نسبة العجز انخفضت إلى 3,11-% وهذا ما يعبر عن معدل العائد عن الاستثمار السالب.
- لم تحقق المؤسسة معدل عائد على حقوق المساهمين خلال السنوات 2016، 2017، 2018، باعتبار أن إجمالي حقوق المساهمين كان معدوم طيلة السنوات المعنية.

- قامت المؤسسة بتوزيع كل النتيجة في سنتي 2016 و2017، ما يلاحظ على هذه المؤسسة أنها تعتمد على سياسة توزيع الأرباح.

2 المؤشرات الاقتصادية كأساس لتحديد قيمة المؤسسة

يوضح الجدول الموالي المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في تحديد قيمة المؤسسة.

الجدول رقم (14): مؤشرات القيمة ذات الطبيعة الاقتصادية في حال اعتماد القيمة العادلة

القيمة الاقتصادية المضافة EVA= صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة – (تكلفة رأس المال * تكلفة رأس المال المستثمر)			
البيان	**2016**	**2017**	**2018**
صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة	4155902.24	−3695479.81	−2183016.31
تكلفة رأس المال	لا توجد	−9,06	5,61
تكلفة رأس المال المستثمر	0.00	0.00	0.00
EVA	**4155902.24**	**−3695479.81**	**−2183016.31**
$\boldsymbol{MVA = CT + \sum_{t=1}^{n} \frac{EVA}{(1+K)^t}}$			
البيان	**2016**	**2017**	**2018**
CT	0.00	0.00	0.00
$(1+K)^T$/EVA	لا توجد	−284355171,6	−147347382,9
MVA	**لا توجد**	**−284355171,6**	**−147347382,9**
(SVA=NOPAT−(Capital*WACC)			
البيان	**2016**	**2017**	**2018**
NOPAT	6146072967	−3695479.81	−2183016.31
Capital	0.00	0.00	0.00
WACC	لا توجد	−9,06	5,61
SVA	**6146072967**	**−3695479.81**	**−2183016.31**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات المؤسسة بعد إعادة الميزانية بالقيمة العادلة

- من خلال نتائج مؤشرات القيمة الاقتصادية يمكن إدراج التعليقات الموالية:

- بالنسبة للقيمة الاقتصادية المضافة: حققت المؤسسة قيمة اقتصادية موجبة في سنة 2016، إلا أن هذا الوضع تدهور في سنة 2017 حيث أن القيمة الاقتصادية كانت سالبة، في حين أنه في سنة 2018 حققت أيضا ضعف في الأداء الاقتصادي لكن بملغ أقل من السنة الفارطة قدر.
- بالنسبة للقيمة السوقية المضافة: حققت المؤسسة إلى عجز في قيمتها السوقية في سنة 2017، كما نلاحظ نفس الشي بالنسبة لسنة 2018 إلا أنه خلال هذه السنة قلت قيمة الضعف عن السنة الفارطة.

- بالنسبة للقيمة المضافة للمساهمين: شكلت القيمة المضافة للمساهمين في سنة 2016 فائض معتبر، في حين أنه في سنة 2017 تراجعت قيمة حصص المساهمين هذا التراجع يظهر في حجم الخسارة الكبيرة التي تعرضت لها المؤسسة، وهذا يؤدي أليا إلى تراجع قيمة حصص المساهمين وهذا ما أظهرته النتيجة السالبة، ينطبق نفس الكلام على سنة 2018 إلا أنه في هذه السنة انخفضت النتيجة السالبة عن سابقتها إذ تقدر القيمة المضافة للمساهمين خلال هذه السنة.

سادسا: مؤشرات القيمة التي تصلح لتحديد قيمة المؤسسة في حال اعتمادها أسلوب القيمة العادلة في التقييم

تدرس طبيعة العلاقة الحاصلة في تغيرات مؤشرات القيمة وحصة عناصر الميزانية من الربح الجبائي وفق القيمة العادلة لاستخلاص أي المؤشرات تناسب لتحديد قيمة المؤسسة.

1. حصة عناصر الميزانية من الربح الجبائي (تحقيق الأثر)

يوضح الجدول الموالي أثر الربح الجبائي على عناصر الميزانية الذي يوضح القيم العادلة.

الجدول رقم (15): حصة عناصر الميزانية من الربح الجبائي

البيان	2016	2017	2018
الربح الجبائي/ الأصول غير الجارية	%8,25	%7,31	%18,45
الربح الجبائي/الأموال الخاصة	%13,45	%12,43	%28,85
الربح الجبائي/الخصوم غير الجارية	%11,22	%9,82	%2,67

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج الربح الجبائي وقائمة المركز المالي وفق الميزانية

- **من خلال نتائج الظاهرة بالجدول أعلاه يمكن إدراج التعليقات الموالية:**

- تشكل حصة الأصول غير الجارية من الربح الجبائي خلال سنة 2016 نسبة 8,25%، في حين انخفض النسبة بمعدل ضئيل في سنة 2017 قدر ب 0,94% لتشكل نسبة 7,31 %، وارتفعت الحصة بنسبة جد معتبرة فاقت الضعف في سنة 2018 قدرت ب 11,14%، لتشكل لك نسبة 18,45%.
- تشكل حصة الأموال الخاصة من الربح الجبائي خلال سنة 2016 نسبة قدرت ب 13,45%، في حين انخفض النسبة في سنة 2017 نسبة 12,43%، وعاودت الحصة الارتفاع بنسبة فاقت الضعف في سنة 2018 قدرت ب 16,42%، لتشكل لك نسبة 28,85%.
- تشكل حصة الخصوم غير الجارية من الربح الجبائي خلال سنة 2016 نسبة قدرت ب 11,22%، في حين انخفض النسبة بمعدل ضئيل في سنة 2017 قدر ب 1,4% لتشكل نسبة 9,82%، وعاودت الحصة الانخفاض بنسبة جد معتبرة في سنة 2018 قدرت ب 7,15%، لتشكل لك نسبة 2,67%.

2. مقارنة حصة عناصر الميزانية من الربح الجبائي مع مؤشرات تقييم المؤسسة

يوضح الجدول الموالي نتائج مؤشرات القيمة وحصة عناصر الميزانية من الربح الجبائي:

الجدول رقم (16): مقارنة حصة عناصر الميزانية من الربح الجبائي مع مؤشرات تقييم المؤسسة

البيان	2016	2017	2018
الربح الجبائي/ الأصول غ الجارية	%8,25	%7,31	%18,45
الربح الجبائي/ الأموال الخاصة	%13,45	%12,43	%28,85
الربح الجبائي/ الخصوم غ الجارية	%11,22	%09,82	%02,67
عائد السهم EPS	%1,50	%-1,40	%-0,69
معدل العائد على الاستثمار ROI	%10,21	%-6,12	%-3,11
توزيعات السهم DPS	3556201370,4865	3119724028,4465	لا توجد
EVA	415590224	-369547981	-218301631
MVA	364552828,1	-284355171,6	-147347382,9
SVA	6146072967	-369547981	-218301631

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج حصة عناصر الميزانية ومؤشرات القيمة وفق القيمة العادلة

- من خلال نتائج الظاهرة بالجدول أعلاه يمكن إدراج التعليقات الموالية:

- بالنظر إلى حصة الأصول غير الجارية وحصة رؤوس الأموال الخاصة من الربح الجبائي، نلاحظ أن القيمة العادلة انخفضت خلال سنة 2017 وهذا ما أدى إلى انخفاض الربح الجبائي وانعكس ذلك بالإيجاب على قيمة المؤسسة المحسوبة عن طريق كل المؤشرات الواردة في الجدول أعلاه، والتي انخفضت بدورها عما كانت عليه في سنة 2016، في حين أن ارتفعت القيمة العادلة في سنة 2018 بنسبة فاقت الضعف ما أدى بدوره إلى ارتفاع الربح الجبائي بمبلغ جد معتبر وهذا انعكس إجابا على مؤشرات القيمة التي تحسنت قيمتها عما كانت عليه سابقا في حين أنه يظهر لنا من خلال حصة الخصوم غير الجارية أن انخفاض القيمة العادلة خلال سنة 2017 أدى إلى انخفاض الربح الجبائي وهذا الانخفاض انعكس بالإيجاب على قيمة المؤسسة المحسوبة عن طريق المؤشرات السابقة الذكر، وفي سنة 2018 استمرت القيمة العادلة في الانخفاض في حين أن الربح الجبائي ارتفع بمبلغ معتبر في حين أن مؤشرات القيمة ككل لم تتأثر بانخفاض القيمة العادلة والتي كانت قيمتها تعبر عن تحسن في قيمة المؤسسة عن السنة الفارطة.

المطلب الثاني: تفسير نتائج التحليل ومناقشة الفرضيات

تعرض الدراسة من خلال هذا المطلب الأسباب التي تعكس النتائج الظاهرة في المطلب السابق إلى جانب ذلك سيتم مناقشة الفرضيات الواردة في مقدمة الدراسة.

أولا: تفسير نتائج التحليل

سنعرض من خلال هذا العنصر مختلف التفسيرات لنتائج التحليل الظاهرة في المطلب السابق من الدراسة كما سيتم ترجمة بعض النتائج إلى أشكال بيانية لتوضح التطورات الحاصلة على مستوى النتائج:

1. تفسير نتائج الأرقام الواردة في القوائم المالية لمؤسسة تحويل المعادن sotramet

سيتم تفسير وعرض مختلف أسباب النتائج الواردة في القوائم المالية، كما يلي:

1.1. تفسير نتائج الميزانية

تعرض مختلف التفسيرات والأسباب التي كانت وراء التطورات الحاصلة في العناصر المكونة لقائمة المركز المالي والتي تم التعليق عليها في المطلب السابق كما يلي:

- **بالنسبة للأصول غير الجارية:** يتمثل السبب في أن المؤسسة شهدت تراجع في قيمتها خلال السنوات الأربعة المعنية إلى الانخفاض المحقق في التثبيتات المالية والتثبيتات العينية بمعدل أكبر من الارتفاع في قيمة التثبيتات المعنوية والذي لم يكن كافي لتغطية المبلغ الذي انخفضت به التثبيتات المالية والعينية في سنة 2016 أما في سنة 2017 فإن الانخفاض شهدته كل من قيمة التثبيتات المعنوية و العينية والمالية دون استثناء، وفي سنة 2018 فإن الانخفاض كان في مبلغ التثبيتات المعنوية والعينية على عكس التثبيتات المالية التي شهدت ارتفاع إلا أن قيمة هذا الارتفاع لم تكن كافية لتغطية الانخفاض الذي شهدة النوعين السابقين من التثبيتات، فيما يخص التثبيتات العينية فالظاهر أن قيمة الأراضي لم تتغير طيلة السنوات الأربعة ما يعني أن المؤسسة لا تقوم بعملية إعادة التقييم لعناصرها وفق القيمة العادلة.
- **بالنسبة للأصول الجارية:** يتمثل السبب في أن المؤسسة شهدت ارتفاع في قيمة الأصول الجارية خلال سنة 2016، الارتفاع في مخزونات المؤسسة وخزينتها وعنصر الضرائب بمبلغ أكبر من الانخفاض في مبلغ الزبائن والمدينون الأخرون، أما الانخفاض المشهود في سنة 2017 فكان سببه انخفاض مبلغ المدينون الأخرون ومبلغ الضرائب وانخفاض في خزينة المؤسسة بالرغم من الارتفاع في قيمة المخزونات والزبائن والذي لم يتجاوز مبلغ الانخفاض في العناصر السابقة ما سبب انخفاض في المبلغ الإجمالي لعنصر الأصول الجارية، إلا أن الارتفاع في سنة 2018 فقد كان بسبب أن الارتفاع في قيمة الزبائن والمخزونات تجاوز مبلغ الانخفاض في باقي العناصر المندرجة تحت تصنيف الأصول الجارية.
- نلاحظ أن مخزونات المؤسسة في تزايد مستمر طيلة السنوات الأربعة، هذا يدل على أن عملية الاقتناء لعناصر المخزون في تزايد ما يعكس بدوره توسع في العملية الإنتاجية أو أن عناصر المخزون لم تستعمل في العملية الإنتاجية، في حين أن قيمة الزبائن تناقصت في 2016 وتزايدت في كل من 2017 و2018، المؤسسة في سنة 2016 كانت متحكمة في حقوقها ولا تجد صعوبة في عملية التحصيل إلى أن الأمر يدل على العكس في السنتين الأخيرتين إذ أن المؤسسة نتائجها الظاهرة بهذا الحساب تعكس عدم قدرتها على تحصيل حقوقها وبالنسبة لوضعية خزينة المؤسسة فإن هذه الأخيرة تزايدت في 2016 وتناقصت في سنتي 2017 2018، ما يدل على أن الوضع في سنة 2016 كان مريح للمؤسسة على الوضع الذي شهدته في السنتين الأخيرتين نتيجة التناقص المشهود في هذا العنصر، حيث أن التغير في

عنصر الخزينة كان عكس التغير في عنصر الزبائن خلال السنوات الأربعة وهذا الأمر بطبيعة الحال كان سيحدث إذ أن عدم قدرة المؤسسة على تحصيل حقوقها سيتولد عنه نقص في خزينتها.

- **بالنسبة لرؤوس الأموال الخاصة:** يعود سبب انخفاضها من سنة 2015 إلى سنة 2018 إلى انعدام كل العناصر المكونة لهذا العنصر طيلة السنوات المعنية وبالأخص رأس المال باستثناء عنصر حصة الشركة المدمجة والذي كان مبلغه في تناقص مستمر، كما أن الانخفاض المشهود يدل على أن المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية.
- **بالنسبة للخصوم غير الجارية:** يتمثل السبب في أن المؤسسة شهدت ارتفاع في قيمتها خلال السنوات الأربعة المعنية إلى ارتفاع مبلغ المؤونة كل سنة أي أن المؤسسة في نهاية كل سنة من السنوات المعنية ترفع من المبلغ المحتمل إنفاقه أو دفعه كتعويض في حين أن المؤسسة لم تشهد استرجاع أو انقاص مبلغ المؤونة خلال السنوات الأربعة، وبالنسبة للديون المالية طويلة الأجل فكانت ثابتة في كل من سنة 2015 و2016 و2017 أما في سنة 2018 فارتفعت الديون ما يدل على لجوء المؤسسة للحصول على قرض طويل الأجل، هذا النوع من الديون يشكل نسبة معتبرة نسبيا ما يعني أن المؤسسة تعتمد على هذا النوع من التمويل لتمويل نشاطها، وبالتالي شهدت ارتفاع كبير في مبلغ الخصوم غير الجارية خلال هذه السنة أما باقي العناصر التي من الممكن أن تندرج ضمن هذا العنصر فكانت معدومة خلال السنوات الأربعة.
- **بالنسبة للخصوم الجارية:** شهدت المؤسسة ارتفاع في قيمتها خلال سنة 2016، بالرغم من أن المؤسسة تمكنت من تسديد جزء من مبلغ مورديها لكن هذا المبلغ المسدد لم يمكنها من تخفيض قيمة خصومها الجارية نظرا لارتفاع قيمة الضرائب الواجب دفعها وديونها القصيرة الأجل بنسبة أكبر من المبلغ المسدد بالرغم من انعدام خزينة الخصوم، أما الانخفاض المشهود في سنة 2017 بالرغم من استمرار الارتفاع في قيمة الضرائب والديون الواجبة الدفعة فكان سببه أن المؤسسة تمكنت من تسديد مورديها بمبلغ فاق مبلغ الارتفاع في العناصر السابقة الذكر مع بقاء خزينة الخصوم معدومة، إلا أن الارتفاع في سنة 2018 فقد كان بسبب استمرار عنصر الضرائب والديون قصيرة الأجل في الارتفاع إلى جانب عجز المؤسسة في تسديد مورديها ما رفع من قيمة ديونها اتجاه مورديها إلى جانب ظهور مبلغ بخزينة الخصوم بعد أن كانت معدومة خلال السنوات الثلاثة الفارطة.

2.1. تفسير نتائج حساب النتائج

تعرض مختلف التفسيرات والأسباب التي كانت وراء التطورات الحاصلة في النتيجة الظاهرة بقائمة حساب النتائج التي تم التعليق عليها في المطلب السابق كما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية موجبة خلال سنتي 2015 و2016، نظرا لأن إجمالي المنتوجات فاق إجمالي أعباء المؤسسة، أما النتيجة السالبة المحققة في سنتي 2017 و2018 كان راجع لكون أن مجموع أعباء المؤسسة أكبر من مجموع منتوجاتها، حيث أن النتيجة انخفضت في سنة 2016، عن ما

كانت عليه في السنة الفارطة بسبب انخفاض في مبيعات المؤسسة وارتفاع المشتريات و أعباء المستخدمين.

3.1. تفسير نتائج قائمة التدفقات النقدية

تعرض مختلف التفسيرات والأسباب التي كانت وراء التطورات الحاصلة في النتائج الظاهرة بقائمة التدفقات النقدية والتي تم التعليق عليها في المطلب السابق كما يلي:

- يتمثل السبب في أن المؤسسة حققت نتيجة معدومة من صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة العملياتية لسنة 2015 للتساوي بين مدفوعات ومقبوضات المؤسسة، في حين أن الفائض المحقق في التدفقات من هذا النوع من الأنشطة في سنة 2016 فيفسر سببه في أن مقبوضات المؤسسة تجاوزت مدفوعاتها بمقدار الفائض ما يدل على أن المؤسسة لديها القدرة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها العملياتية الرئيسية، على العكس من ذلك فيما يخص سنة 2017 و018 حيث تجاوزت قيمة المدفوعات قيمة المقبوضات في كلا السنتين ما يظهر العجز المحقق في التدفقات المتأتية من الأنشطة العملياتية وهذا ما يدل على عجز سياسة الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل حقوقها من الزبائن.
- يتمثل السبب في تحقيق المؤسسة لعجز خلال السنوات الثلاثة 2016،2017،2018، في صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية إلى أن المؤسسة قد قامت بتوسيع نشاطها الاستثماري بالإضافة إلى انعدام تحصيلات التنازل المادية ضئيل بحيث لا يمكنها تغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.
- يتمثل السبب في أن المؤسسة حققت فائض في سنة 2018، في صافي التدفقات من الأنشطة المالية إلى أن المؤسسة تقوم بأنشطة تمويلية إلى جانب تحصيل المؤسسة لديونها وقدرتها على تسديد القروض.
- يتمثل السبب في أن المؤسسة حققت عجز خلال السنوات الثلاثة 2015،2017،2018، في أموال الخزينة إلى العجز في صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية المحقق طيلة السنوات الثلاثة السابقة الذكر ما، وكذا العجز المحقق في صافي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية خلال نفس السنوات في حين أن المؤسسة حققت فائض في التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في سنة 2018 ما جعل العجز المحقق في الخزينة ينخفض في هذه السنة عن السنة الفارطة، أما الفائض المحقق في سنة 2016 يعود إلى زيادة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقارنة بالسنوات المحقق فيها العجز، حيث أن هذا جعل المؤسسة قادرة على مواجهة الظروف المالية الطارئة التي قد تتعرض لها.

2. تفسير نتائج الربح المحاسبي والربح الجبائي المحسوبان وفق القيم الدفترية

للتوضيح أكثر في يخص التطورات الحاصل في نتائج الربح المحاسبي والجبائي المحسوبين من الميزانية المعدة بالقيم الدفترية والتي تم التعليق عليها في المطلب السابق، سيتم ترجمة النتائج المتحصل عليها إلى أشكال بيانية تفسيرات وأسباب هذه التغيرات كما يلي:

الشكل رقم (03): تطور نتائج الربح المحاسبي والربح الجبائي للمؤسسة وفق القيم الدفترية.

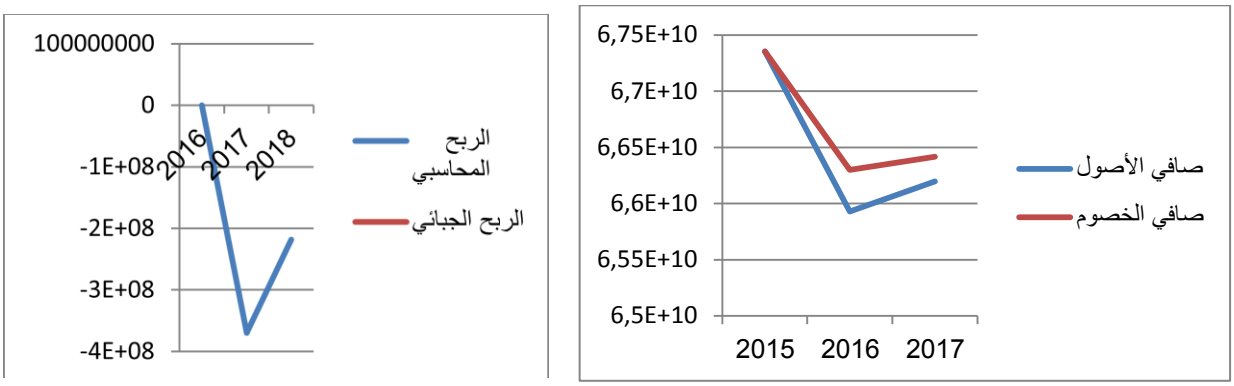

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية ونتائج الربح المحاسبي والربح الجبائي بالقيمة الدفترية.

- من خلال الشكل نوضح أسباب التغيرات الظاهرة به كما يلي:

- يعود سبب انخفاض الربح المحاسبي خلال سنة 2016 إلى الانخفاض المشهود في كل من الأصول غير الجارية والارتفاع في الخصوم الجارية وغير الجارية بمبلغ أكبر من الانخفاض في العنصر السابق ما جعل الفرق بين المبلغ الإجمالي للأصول والمبلغ الإجمالي للخصوم ينخفض عن ما كان عليه سنة 2015، في حين أن تحقيق المؤسسة لنتيجة سالبة خلال سنة 2017 كان بسبب انخفاض الأصول غير الجارية والأصول الجارية والارتفاع في عنصر الخصوم غير الجارية والجارية بالرغم من الانخفاض في رؤوس الأموال الخاصة إلى أن الانخفاض كان بنسبة أقل وبالتالي أصبحت مجموع أصول المؤسسة أقل من مجموع خصومها ما يجعل الفرق سالب، وخلال سنة 2018 انخفضت قيمة النتيجة السالبة بسبب الارتفاع في قيمة الأصول الجارية ما رفع من إجمالي الأصول ولكن الارتفاع لم يكن كافي لجعل مبلغ إجمالي الأصول أكبر من أو يساوي مبلغ إجمالي الخصوم ما أبق على نتيجة المؤسسة سالبة ومن بمبلغ أقل من المحقق في السنة الفارطة.
- يعود سبب انعدام الربح الجبائي لسنة 2016 لانعدام الربح المحاسبي باعتبار أنه يشكل نسبة 1.05 من هذا الأخير فإنه ينعدم بانعدامه، أما في سنتي 2017 و2018 فلا وجود لربح جبائي لان المؤسسة حققت نتيجة خسارة أي أنها لم تحقق ربح محاسبي وبالتالي لا تفرض جباية على النتائج السالبة.

3. تفسير نتائج تطبيق أسلوب القيمة العادلة على بيانات ميزانية مؤسسة sotramet

تفسر نتائج قائمة المركز الميزانية بالمعاد عرضها بالقيمة العادلة كما يلي:

- يعود سبب ارتفاع القيم المعاد تقييمها بالقيمة العادلة إلى مساهمة القيمة العادلة في الرفع من القيم المحاسبية من بعد تقييمها بالقيمة الاقتصادية المحينة، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى الرفع من إجمالي الأصول وبالتالي الرفع من نتيجة المؤسسة.

4: تفسير نتائج الربح المحاسبي والربح الجبائي المحسوبان وفق القيم العادلة

للتوضيح أكثر في يخص التطورات الحاصل في نتائج الربح المحاسبي والجبائي المحسوبين من الميزانية المعاد عرضها بالقيم العادلة والتي تم التعليق عليها في المطلب السابق، سيتم ترجمة النتائج المتحصل عليها إلى أشكال بيانية تفسيرات وأسباب هذه التغيرات كما يلي:

الشكل رقم (03): تطور نتائج الربح المحاسبي والربح الجبائي للمؤسسة وفق القيم العادلة.

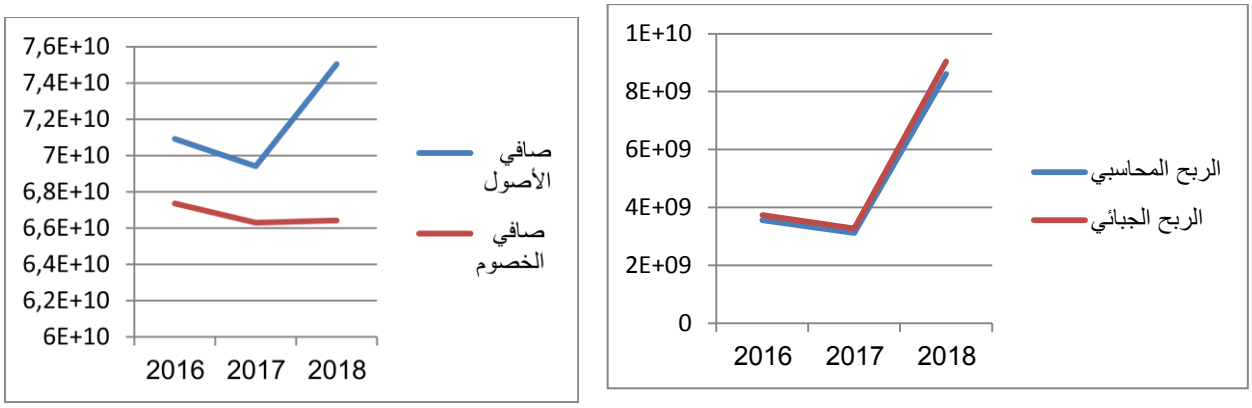

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية ونتائج الربح المحاسبي والربح الجبائي بالقيمة العادلة

- من خلال الشكل نوضح أسباب التغيرات الظاهرة به كما يلي:

- يعود سبب تحقيق المؤسسة لربح محاسبي موجب خلال كل السنوات المعنية بالدراسة من خلال اعتماد قائمة المركز المالي المعدة بالقيمة العادلة إلى الارتفاع الذي شهدته صافي أصول المؤسسة مع بقاء قيمة صافي خصومها ثابتة نظرا لأن قيم العناصر المدرجة في جانب الخصوم لا يتم إعادة تقييمها بالقيمة العادلة إذ بقيت على حالها، حيث أن التقييم بالقيمة العادلة شمل عنصر الأصول غير الجارية المادية والمعنوية فقط ونتج عن هذا التقييم ارتفاع في كل القيم المعاد تقييمها ما رفع من قيمة إجمالي الأصول بنسبة كانت كافية لتغيير نتائجها من معدومة وسالبة إلى نتائج موجبة خلال كل السنوات المعنية بالدراسة.
- يعود سبب وجود ربح جبائي إلى تحقيق المؤسسة لنتيجة موجبة أي أنها حققت ربح محاسبي وكان ذلك خلال كل السنوات المعنية بالدراسة وبالتالي تفرض جباية على الأرباح، في حين أن الربح الجبائي فاق الربح المحاسبي باعتبار أنه تم اعتماد نسبة معامل الخطأ في حسابه والتي تجعله يفوق الربح المحاسبي بنسبه 5%.

5: تفسير نتائج مؤشرات القيمة المعتمدة في تحديد قيمة المؤسسة بالقيمة العادلة.

سيتم التطرق إلى تفسير النتائج الظاهرة بالمطلب السابق كما يلي:

5.1. تفسير نتائج مؤشرات القيمة المحاسبية

- **بالنسبة لعائد السهم:** تراجعت ربحية السهم عما كانت عليه في حال تطبيق القيمة الدفترية نتيجة لتأثر مجموع رؤوس الأموال بالتقييم بالقيمة العادلة والتي ارتفعت قيمها بعد التقييم خلال كل السنوات في حين لمم تتأثر نتيجتها الصافية للدورة العادية والتي بقيت على حالها خلال كل السنوات.
- **بالنسبة لمعدل العائد على الاستثمار:** تراجع معدل العائد على الاستثمار عما كان عليه في حال تطبيق القيمة الدفترية نتيجة لتأثر إجمالي الأصول بالتقييم بالقيمة العادلة والذي ارتفعت قيمته بعد التقييم خلال كل السنوات في حين لمم تتأثر نتيجة الاستغلال والتي بقيت على حالها خلال كل السنوات.
- **بالنسبة لمعدل العائد على حقوق المساهمين:** لاوجود لمعدل عائد على حقوق المساهمين نظرا لانعدام إجمالي حقوق المساهمين خلال كل سنوات الدراسة.
- **بالنسبة لتوزيعات السهم:** تعتمد المؤسسة سياسة توزيع الأرباح نظرا لتحقيقها لنتيجة ربح خلال سنة 2016 و2017 ويعود سبب الربح إلى ارتفاع عناصر الأصول بعد إعادة تقييمها بالقيمة العادلة مع بقاء مبالغ الخصوم على حالها.

5.2. تفسير نتائج مؤشرات القيمة الاقتصادية

- **بالنسبة للقيمة الاقتصادية المضافة:** تحقيق المؤسسة لقيمة اقتصادية موجبة يدل على أن الأداء الاقتصادي جيد، إلا أن هذا الوضع تدهور في سنة 2017 حيث أن القيمة الاقتصادية كانت سالبة ما يدل على ضعف أداءها الاقتصادي، في حين أنه في سنة 2018 حققت أيضا ضعف في الأداء الاقتصادي لكن بملغ أقل من السنة الفارطة.
- **بالنسبة للقيمة السوقية المضافة:** حققت المؤسسة إلى عجز في قيمتها السوقية في سنتي2017، 2018، بسبب ضعف تعاملاتها السوقية و التي تظهر في ضعف أدائها الاقتصادي الظاهر في النتيجة السالبة المحققة في قيمتها الاقتصادية، إلا أن نسبة الضعف قلت في سنة 2018 عما كانت عليه في سنة 2017، ما يدل على بداية تحسن الأداء الاقتصادي خلال السنة إلا أنه لم يتحسن للوضع الجيد الازم.
- **بالنسبة للقيمة المضافة للمساهمين:** يعود الفائض المشكل في هذه القيمة خلال سنة 2016 بطبيعة الحال إلى الأداء الاقتصادي الجيد وحسن التعاملات السوقية للمؤسسة الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على حصص المساهمين وهذا ما تظهره النتيجة الموجبة، في حين أنه في سنة 2017 تراجعت قيمة حصص المساهمين نتيجة تراجع أداء المؤسسة في سوقها مما أثر على ربحية السهم والذي يظهر في حجم الخسارة الكبيرة التي تعرضت لها المؤسسة خلال السنة، وهذا يؤدي ألليا إلى

تراجع قيمة حصص المساهمين وهذا ما أظهرته النتيجة السالبة، ينطبق نفس الكلام على سنة 2018 إلا أنه في هذه السنة انخفضت النتيجة السالبة عن سابقتها.

6: تفسير نتائج مؤشرات القيمة التي تصلح لتحديد قيمة المؤسسة في حال اعتمادها أسلوب القيمة العادلة في التقييم:

من خلال التعليقات الواردة في المطلب السابق سيتم إرفاقها بتفسيرات للتغيرات الظاهرة بها.

1. تفسير نتائج حصة عناصر الميزانية من الربح الجبائي وفق القيمة العادلة

- انخفضت حصة الأصول غير الجارية من الربح الجبائي المعد وفق القيمة العادلة في سنة 2017، نتيجة انخفاض الربح الجبائي بمعدل أكبر من الانخفاض في الأصول غير الجارية، في حين أنها ارتفعت في سنة 2018 بنسبة فاقت الضعف نظرا لارتفاع الكبير المشهود في الربح الجبائي والذي يقابله ارتفاع ضئيل في الأصول غير الجارية.
- انخفضت حصة رؤوس الأموال الخاصة من الربح الجبائي المعد وفق القيمة العادلة في سنة 2017، نتيجة انخفاض الربح الجبائي بمعدل أكبر من الانخفاض في رؤوس الأموال الخاصة، في حين أنها ارتفعت في سنة 2018 بنسبة فاقت الضعف نظرا لارتفاع الكبير المشهود في الربح الجبائي والذي يقابله ارتفاع ضئيل في رؤوس الأموال الخاصة.
- انخفضت حصة الخصوم غير الجارية من الربح الجبائي المعد وفق القيمة العادلة في سنة 2017، نتيجة انخفاض الربح الجبائي بمعدل أكبر من الانخفاض في الخصوم غير الجارية، في حين أنها انخفضت في سنة 2018 بنسبة معتبرة نظرا لارتفاع في قيمة الخصوم غير الجارية بنسبة أكبر من الارتفاع في الربح الجبائي.

2. تفسير نتائج المقارنة بين حصص عناصر الميزانية من الربح الجبائي ومؤشرات القيمة في حال تطبيق القيمة العادلة

تظهر لنا حصة الأصول غير الجارية وحصة رؤوس الأموال الخاصة أن القياس بالقيمة العادلة انعكست إيجابا على الربح الجبائي والذي انعكس إيجابا بدوره على مؤشرات قيمة المؤسسة أي أن هذه الطريقة تعكس نماذج قياس قيمة المؤسسة وفق كل النماذج المذكورة، في حين أن حصة الخصوم غير الجارية من الربح الجبائي تظهر لنا أن القياس بالقيمة العادلة انعكس إيجابا على الربح الجبائي في سنة 2017، في حين أن الانعكاس كان سلبا في سنة 2018 وهذا لم يؤثر على مؤشرات القيمة نتيجة خاصية الخصوم غير الجارية التي تتميز بالتسديد على فترات غير متناسقة.

ثانيا: مناقشة الفرضيات

بعدما تم عرض الجانب النظري للعناصر التي يشملها موضوع الدراسة وإجراء دراسة تحليلية وتفسيرات للنتائج التحليل المتحصل عليها في الجانب التطبيقي يمكن مناقشة الفرضيات المدرجة في مقدمة الدراسة كما يلي:

- الفرضية التي تقول أن أسلوب القيمة العادلة يعتبر أكثر مصداقية من أسلوب التكلفة التاريخية نظرا لاعتماده على قيم السوق النشط وبين أطراف على اطلاع ودراية وراغبة في التعامل صحيحة، وهذا ما تم استخلاصه من الجانب النظري الذي تم فيه عرض أهم العوامل التي كانت وراء التوجه نحو أسلوب القيمة العادلة والتي كانت تحمل في طياتها انتقادات موجهة للتكلفة التاريخية نتيجة العيوب التي كانت وراء اعتماد هذه الأخيرة في التطبيق إلى جانب العنصر الذي تم من خلاله التطرق إلى مزايا تطبيق القيمة العادلة.
- الفرضية التي تقول أن عملية تقييم المؤسسة تعتبر ذات أهمية كونها مؤشر يعتمد عليه من قبل الأطراف المستفيدة من بيانات المؤسسة المقيمة وذلك لاتخاذ قرارات تناسبهم صحيحة، وهذا ما اتضح من خلال الجانب النظري الذي يوضح من خلال محتوى العناصر المعروضة بشأن قيمة المؤسسة والتي تظهر أن تعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية هدف من أهدافها تسعى لتحقيقها لفائدة الأطراف المهتمة كما أن هدف الاستمرارية تحقيقه مرهون بهذه الأخيرة.
- الفرضية التي تقول أنه هناك أثر إجابي للقيمة العادلة على الربح المحاسبي والجبائي كونها تعد الأسلوب العادل في التقييم صحيحة، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال الجانب التطبيقي حيث أن الربح المحاسبي المعد بالقيمة الدفترية كان معدوم في السنة الأولى من سنوات الدراسة وسالب في السنتين المواليتين، في حين أنه في الحالة التي تم فيها إعادة عرض ميزانية المؤسسة المدروسة بالقيمة العادلة تم الحصول علة ربح محاسبي موجب وبمبلغ معتبر خلال كل سنوات الدراسة، وتنطبق النتائج على الربح الجبائي باعتبار أنه تم اعتماد معامل الخطأ والمقدر ب5 بالمئة إذ أن الربح الجبائي يشكل 1,05 من الربح المحاسبي.
- الفرضية التي تقول أن تطبيق القيمة العادلة بدل التكلفة التاريخية تؤثر بالإيجاب على قيمة المؤسسة الاقتصادية بالنظر إلى ربحها الجبائي المعتمد على أسلوب ذا مصداقية من خلال عرض قيمتها التي تعبر عن حقيقة ما تشهده المؤسسة المقيمة صحيحة، وهذا ما توصلت الدراسة إلى تأكيد صحته من خلال مقارنة نتائج الربح الجبائي مع مؤشرات قيمة المؤسسة الاقتصادية المحسوبين من البيانات المالية بعد إعادة التقييم بالقيمة العادلة حيث أظهرت المقارنة وجود علاقة طردية بين العنصرين موضع المقارنة ما يدل على مناسبة كل مؤشرات التقييم في تحديد قيمة المؤسسة الاقتصادية بالنظر إلى ربحها الجبائي في حال اعتماد أسلوب القيمة العادلة.

من خلال ما سبق ذكره يمكن استنتاج إجابة عن الأسئلة الفرعية تظهر كما يلي:

- يؤدي تطبيق القيمة العادلة إلى التعبير بشكل صادق عن المعلومات المالية والمحاسبية للمؤسسة نظرا لاعتمادها على قيم اقتصادية محينة تعكس القيم الحالية للعنصر المقيم.
- تحظى عملية تقييم المؤسسة بأهمية بالغة نظرا لأهميتها بالنسبة للمؤسسة والأطراف ذات العلاقة.
- ينعكس تطبق القيمة العادلة بالإيجاب على بيانات المؤسسة الاقتصادية ما يظهر الربح المحاسبي المعبر حقيقة عن نشاطها الممارس وبالتالي تحديد مبلغ الجباية المفروضة بعدالة.
- يعتبر قرار لجوء المؤسسة إلى اعتمادها لأسلوب القيمة العادلة في تحديد الربح الجبائي قرار يأثر إيجابا على قيمتها التي تعكسها الكشوفات المالية المعروضة باعتماد أسلوب يحظى بالمصداقية ما يعزز ثقة المستفيدين من الكشوفات المالية ويرفع قيمة المؤسسة الاقتصادية.
- عموما تستخلص الدراسة إجابة عن الإشكالية الرئيسية والتي تتمثل في أن الربح الجبائي المحسوب من البيانات المالية المعدة وفق القيمة العادلة انعكس بالإيجاب على قيمة المؤسسة الاقتصادية من خلال إثبات صحة كل مؤشرات القيمة في تحديد قيمة المؤسسة الاقتصادية نتيجة العلاقة الطردية التي خلفها اعتماد أسلوب القيمة العادلة في التقييم.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل إجراء دراسة حالة لموضوع الدراسة بمؤسسة عمومية لتحويل المعادن ذات الطابع الصناعي والتجاري الخاصة بالصناعات الثقيلة الواقعة بخميس مليانة، حيث أنه تم تقديم عام للمؤسسة من خلال التعريف بها وإعطاء لمحة تاريخية عنها والتطرق إلى موقعها الجغرافي وأهم الأهداف المسطرة لها إلى جانب ذلك تم عرض ودراسة هيكلها التنظيمي، وتبيان الطرق والأدوات التي اعتمدتها الدراسة في جمع المعلومات اللازمة لإثراء الجانب النظري وإجراء الدراسة التطبيقية، كما تم عرض القوائم المالية للمؤسسة التي تم دراسة الحالة بها والتي تغطي السنوات (2015، 2016، 2017، 2018)، حيث تم الاعتماد عليها في عملية التحليل وإجراء مختلف الحسابات حسب الضرورة وإرفاقها بالتعليقات اللازمة وتفسير النتائج المتحصل عليها، من خلال نتائج التحليل اتضح أن المؤسسة حققت ربح محاسبي بعد اعادة تقييم عناصر الأصول بالقيمة العادلة وبالتالي تفرض جباية على هذه الربح ما يشكل ربح جبائي، كما أن نتائج مؤشرات القيمة المحسوبة بالقيمة العادلة اتضح أنها مناسبة في عملية تقييم المؤسسة بالنظر إلى الربح المحاسبي في حال اعتماد القيمة العادلة، وفي الأخير تم اعتماد النتائج المتوصل إليها في الجانبين النظري والتطبيقي لتأكيد صحة الفرضيات من عدمها مع توضيح السبب، حيث أظهرت النتائج أن كل الفرضيات وتم الوصول للإجابة عن الأسئلة الفرعية وبالتالي الإجابة عن الإشكالية الرئيسية بأن مؤشرات القيمة المعتمدة في الدراسة تصلح لقياس قيمة المؤسسة الاقتصادية وهذا من ما أظهرته نتائج الربح الجبائي وفق القيمة العادلة.

خاتمة عامة

خاتمة

في إطار السعي المتواصل نحو تحقيق أهداف المحاسبة المالية المتمثل في تقديم قوائم مالية تكون معلوماتها ذات جودة وتعكس الصورة الصادقة للمؤسسة الاقتصادية، باعتبار أنها تشكل الداعم الأساسي لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المختلفة، نجد من بين أهم الأطراف المستفيدة الإدارة الجبائية التي تعتمد على الربح المحاسبي في حال تحقيقه من طرف المؤسسة، وذلك من خلال إجراء تعديلات عليه وفق ما تقتضيه القواعد الجبائية بغية تحديد الربح الجبائي، ولتحقيق الهدف السابق الذكر لابد للمؤسسة من اعتماد سياسات وإجراءات محاسبية سليمة من بين أهم السياسات المحاسبية نجد أسلوب القياس المحاسبي، خاصة وأنه في الوقت الراهن ظهرت عيوب أسلوب التكلفة التاريخية في القياس، ما أدى بالهيئات المحاسبية للتحول نحو أسلوب جديد يحاول تجاوز هذه العيوب وتغطيتها، ويعتبر أسلوب القيمة العادلة هو البديل الجديد للقياس الذي يعكس القيم الحالية المعتمدة على القيم السوقية، إلا أنه نجده هو الأخر لم يسلم من الانتقادات والعيوب، حيث أن هذه القرارات تنعكس هي الأخرى على قيمة المؤسسة الاقتصادية.

بعد إجراء عملية التحليل لقوائم مؤسسة تحويل المعادن sotramet اتضح أن المؤسسة لم تحقق ربح محاسبي خلال سنوات الدراسة وبالتالي لاوجود لربح جبائي وهذا من خلال بياناتها المالية المعدة وفق القيمة الدفترية، في حين أنه بعدما تم إعادة تقييم الأصول غير الجارية المادية والمعنوية بالقيمة العادلة ارتفعت القيم المعاد تقييمها على ما كانت عليه وبالتالي ارتفاع إجمالي الأصول ما أظهر ربح محاسبي خلال كل سنوات الدراسة وبالتالي هناك ربح جبائي تم تحديده انطلاقا من الربح المحاسبي، كما تم حساب مختلف مؤشرات قيمة المؤسسة بالاعتماد على بياناتها بعد إعادة تشكيل الميزانية بالقيمة العادلة، وكانت نتائج هذه المؤشرات تتغير في نفس اتجاه تغير الربح الجبائي الذي بدوره أثرت عليه تغيرات النتائج نتيجة التقييم بالقيمة العادلة، وهذا ما يوضح أن مؤشرات القيمة المعتمدة في الدراسة تناسب كأساس لتحديد قيمة المؤسسة في حال تطبيق أسلوب القيمة العادلة.

النتائج المتوصل إليها:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع تم التوصل لجملة من النتائج تظهر أهمها فيما يلي:

- أسلوب التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كل منهما لديه مزايا وعيوب تأثر على عملية القياس المحاسبي.
- التكلفة التاريخية تتمتع بالموثوقية على عكس القيمة العادلة إلا أنها لا تمثل الواقع الفعلي، في حين أن القيمة العادلة تعبر عن القيم الحالية بالاستناد إلى القيم السوقية.
- يختلف الربح الجبائي المعد وفق القواعد الجبائية على الربح المحاسبي المعد وفق القواعد المحاسبية نظرا لعدم موضوعية هذه القواعد واختلاف الأهداف الجبائية والمحاسبية.
- يعتمد الربح الجبائي على الربح المحاسبي في احتسابه من خلال إجراء تعديلات على هذا الأخير.

- تعتبر قيمة المؤسسة الاقتصادية مؤشر هام يستند عليه من قبل الأطراف المستفيدة لاتخاذ القرارات، وتتأثر هذه القيمة بعدة عوامل وتتنوع باختلاف الشخص القائم بالتقييم وتوقيت التقييم.
- تختلف وتتعدد مؤشرات القيمة المعتمدة في التقييم في حين أنه يتوجب على المؤسسات اعتماد المؤشر المناسب.
- ارتفاع مبالغ عناصر الأصول المعاد تقييمها بالقيمة العادلة التي تسببت في رفع نتيجتها.
- نتيجة اعتماد معامل الخطأ في احتساب الربح المحاسبي نجد الربح الجبائي فاق هذا الأخير نظرا لأن النسبة تشكل 1,05 من الربح المحاسبي.
- أظهرت العلاقة الطردية بين حصص عناصر الميزانية من الربح الجبائي ومؤشرات القيمة المعدة وفق القيمة العادلة أن كل المؤشرات التي تم احتسابها تعتبر مناسبة لتحديد قيمة المؤسسة في حال تطبقها لهذا الأسلوب.

الاقتراحات المقدمة:

من خلال النتائج المتوصل إليها ارتأت الدراسة تقديم الاقتراحات الموالية:

- ضرورة العمل على تجسيد ما جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في الواقع العملي، على أن يبقى مجرد تبني له.
- الاهتمام بالكفاءات والموارد البشرية و إشراكها بالدورات التكوينية، بشركة تحويل المعادن sotramet بخميس مليانة، وذلك حتى تتمكن من التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي خاصة فيما يتعلق بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة، ما يساعد على تقديم قوائم مالية تتمتع بالصدق والشفافية وبالتالي إعطاء قيمة حقيقية وعادلة عن المؤسسة.
- الاطلاع المستمر للمحاسبين على التغيرات التي تطرأ على النظام الجبائي باعتباره مرتبط بالمحاسبة.
- تكييف القواعد والقوانين الجبائية مع متطلبات البيئة المحاسبية لتقليل الفوارق بين الربح المحاسبي والربح الجبائي لضمان جودة المعلومات المحاسبية.
- إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية المتعلقة بالقيمة العادلة والتي تكشف عن مدى فعاليتها في تحديد قيمة المؤسسة الاقتصادية واعتماد المؤشرات المناسبة التي تعكسها.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع إشكالية القيمة بين متطلبات القيمة العادلة وإشكالية الربح الجبائي، ومن خلال النتائج المتحصل عليها، اتضح لنا بعض التساؤلات لتشعب الموضوع والتي من الممكن أن تكون مواضيع تكميلية للموضوع أو تسري في نفس السياق، نقترح منها ما يلي:

- أثر تطبيق القيمة العادلة على الربح الجبائي في ظل تمسك التشريعات الضريبية في الجزائر بالقياس وفق التكلفة التاريخية.
- مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة لقيمة المؤسسة الاقتصادية.
- أثر القياس بالقيمة العادلة على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في معالجة هذه الدراسة، وما التوفيق إلا من عند الله عز وجل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. طارق عبد العال حماد، التقييم وإعادة هيكلة الشركات، تحديد قيمة المنشأة، الدار الجامعية مصر 2008.
2. محمود الزبيدي حمزة، الإدارة المالية المتقدمة، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2004. محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات بدون طبعة، الدار الجامعية، 2006.

2. الأطروحات والذكرات

3. بن حمو عصمت محمد، طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخوصصة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
4. بوحادرة عبد الكريم، أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: دور سياسة توزيعات الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، 2012.
5. بوسبعين تسعديت، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2009-2010.
6. بومعراف فاطمة الزهراء، أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.
7. حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016،2017.

8. زدوري عقبة، حجاجي علاء، تأثير القرار التمويلي في تعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية والتجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2018-2019.
9. شلغام هشام، دراسة العوامل المؤسسية المؤثرة على تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المحاسبة و المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018، 2019.
10. شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف -1-، 2017-2018.
11. ضيف ياسين، تأثير الهيكل المالي على قيمة الشركة المسعرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015
12. طيب إيمان، مسلم صارة، إشكالية الضرائب المؤجلة بين المعايير المحاسبية الدولية والمتطلبات الجبائية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب بعين تموشنت، 2018-2019.
13. عباسي ابتهال، مدى استجابة النظام المحاسبي للجوانب الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.
14. عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.
15. قوادري عبلة، أثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المالية، محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، 2018.

16. كيموش بلال، التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

17. لبقة أميرة، العفيفي هاجر، نتيجة المؤسسة الاقتصادية بين الأطر المحاسبية والجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيبة بعين تموشنت، 2018-2019.

18. محمد أدم أبكر مصطفى، دور تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ترشيد قرارات المستثمرين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين، 2017.

19. نعيجي عبد الكريم، مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة وجباية مجمع الشركات أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة ومراقبة التسيير، ميدان إدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.

3. المحاضرات

20. بوسبعين تسعديت، محاضرات في محاسبة الأدوات المالية مدعمة بتمارين محلولة، محاضرات مطبوعة في شكل ورقة، تخصص مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة،2015-2016.

4. المجلات والدوريات

21. بريكة السعيد، مسعي سمير، تقييم المنشأة الاقتصادية مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA، بدون مجلد، بدون عدد.

22. بن الضب علي، سيدي امحمد عياد، تكلفة رأس المال ومؤشرات إنشاء القيمة، أداء المؤسسات الجزائرية، بدون مجلد، العدد 2، 2013.

23. السعدي عياد، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها المركز الجامعي، تيبازة.

24. صفا مهدي راجي، باسم عبد الله كاظم، علي كريم محمد، قياس القيمة العادلة للموجودات الثابتة على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي" IFRS13 "، مجلة الملتقى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 09 العدد 03، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى،2019.

25. طرشي محمد، عزوز علي، يخلف إيمان، النتيجة الجبائية (فروقات وتعديلات)، جامعة حسبة بن بوعلي، الشلف.

26. عائشة موسى محمد يوسف، أثر الاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي على جودة المعلومات المالية، مجلة الدراسات العليا، المجلد06، العدد23، جامعة النيلين،2016.

5. المؤتمرات والملتقيات

27. شنوف شعيب، زاوي أسماء، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

28. علاقة المحاسبة بالجباية قطيعة أم استمرارية، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية جامعة مستغانم.

6.القوانين والتشريعات

29. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020.

30. القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

31. مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم 01، مصر، 18-1-2017.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

32. Alfatih alamin abdalrahim elfaki, suleiman musa eizain hammad, the impact of the application of fair value accounting on the quality of accounting information, an empirical study on a group of companies histedon the khartoum stock exchange, international journal of academic research in accounting, finanace and management sciences, vol 5, no 1, january 2015.

33. El housny Youssef, alaoui mhamedi Salah Eddine, introduction aux normes comptables internationales IAS-IFRS, ficher résumées – cas pratiques-QCM, 1éreedition, imprimerie el maarif al Jadida-rabat, 2014.
34. John wiley and others, IFRS standards customers outside the united states, subscriber update service, united states 2017.
35. Mr DRIS Tarik, Management des risques fiscaux des entreprises exerçant dans un environnement fiscal algérien lié au cadre déclaratif, diplôme de magister en sciences économiques, option management des entreprises, département des sciences économiques, faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université mouloud Mammeri de tizi ouzou.
36. OUARAB ALI ,L'application des impôts différés en Algérie, Mémoire de fin d'étude en vue de l'obtention de diplôme de Master en sciences de gestion, option Comptabilité et audit, faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université akli Mohand oulhag, boira , 2013-2014.
37. Roman igorevich zavorotniy, place of value management in a system of corporate management and its financial methods, kievnational economic university named after vadym hetman, kive, ukraine, journal of knoweledge management, economics and information technology, issus 5, 2012.
38. Stephen.zeff, some obstacles to global financial reporting comparability and convergence at a high level of quality, the british accounting review , No.39, 2007.
39. Victor munteanu, marilena zuca, debate regarding measuring accounting value: historical cost against fair value, academic journal of economic studies vol 1, no 4, december, 2015.
40. Volha shankuts, fair value accounting BS_ thesis, faculty of Business admnistration, indtructor bjarni frimann karlsson, university of tceland, haskoli islands january 2010